الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٤٥**

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

تأبين صاحب السمو الملكي، ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

الرئيس: أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق عزائي بوفاة صاحب السمو الملكي، ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود. فقد تلقينا بعميق الحزن وعظيم الأسى نبأ وفاة سموه.

لقد كان لصاحب السمو الملكي، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، دور هام في المملكة العربية السعودية وأنحاء العالم العربي والإسلامي كافة. وكان سموه يحظى باحترام بالغ حول العالم لما كان يتسم به من رؤية ثاقبة ومن سداد رأي وحنكة سياسية.

وأود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن أتقدم بخالص العزاء للأسرة المالكة ولحكومة المملكة العربية السعودية وشعبها.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة**

جلسة مخصصة لإطلاق السنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢

الرئيس: لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قد أعلنت في قرارها ١٣٦/٦٤، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سنة ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات، وشجعت جميع الدول الأعضاء، وكذلك الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، على الاستفادة من السنة الدولية للتعاونيات بوصفها وسيلة لدعم التعاونيات وإذكاء الوعي بمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك قررت الجمعية بموجب قرارها ١٨٤/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أن تعقد في إطار دورتها السادسة والستين جلسة عامة للجمعية العامة مخصصة للإعلان عن بدء السنة الدولية للتعاونيات، ٢٠١٢.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونعلن اليوم عن بدء السنة الدولية للتعاونيات ٢٠١٢، وموضوعها ”المؤسسات التعاونية تبني عالما أفضل“. ونجتمع اليوم للاحتفال بهذه السنة الهامة إدراكا منا لأهمية أن تكون الشعوب محورا لجدول أعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمن المستحيل أن تتحقق التنمية في أي بلد لم تتم تنمية الشعوب أنفسها فيه. وتقدم المؤسسات القائمة على أساس المبادئ التعاونية، أي مبادئ الاعتماد على الذات والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن، مساهمة هائلة في هذا النهج. فهي تؤدي إلى الحد من الفقر، وتساهم في إيجاد فرص العمل، وتعمل على تعزيز التكامل الاجتماعي. وهي تقوم بذلك انطلاقا من الإيمان الراسخ بالقيم الأخلاقية المتمثلة في الانفتاح، والأمانة، والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين.

إن الحركة التعاونية موجودة في بلدان كثيرة منذ ما يربو على ١٥٠ عاما، وهي تؤدي دورا محوريا في دفع عجلة خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فقد نوهت الدول الأعضاء مرارا وتكرارا بالطابع الخاص للحركة التعاونية. وهناك ضرورة واضحة في إقامة علاقات ناجحة بين التعاونيات والقطاع العام للوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي الاستراتيجيات التي تعتمد في تلك المؤتمرات.

واليوم، وفي إطار الإعلان عن بدء السنة الدولية للتعاونيات، سوف نركز مداولاتنا على الإنجازات التي حققتها التعاونيات. وسوف نناقش الكيفية التي يمكن بها تعزيز دعمنا لأهداف التعاونيات المتعلقة بحشد الناس معا لإيجاد حلول جماعية على الصعيد الشعبي لمشاكل المجتمع.

وتطرح التعاونيات نموذجا للمنظمات الاقتصادية التي تخضع لملكية أعضائها وتسعى إلى تلبية احتياجاتهم الاقتصادية. وتشكل الحركة التعاونية أيضا قوة حافزة لا غنى عنها للوصول إلى اقتصاد عالمي ومواجهة تحديات العمالة في سوق عالمي شديد التنافس. وتؤدي التعاونيات دورا للوساطة يقوم على التوفيق بين منطق اقتصاد السوق وضروريات الشمول الاجتماعي وامتلاك المجتمع لمقدراته. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

إن المؤسسات التعاونية أداة تبث الحيوية في المجتمعات المحرومة دون أن تخلق ميلا إلى الاتكالية. كذلك توفر التعاونيات، التي تكاد عملياتها تغطي كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، فرصا للعمل الكريم المنتج. وتعمل هذه المؤسسات التعاونية على تمكين مجتمعات بأكملها، وتوفر دعما خاصا للفئات المحرومة من حقوقها، كالمعوقين والنساء والشباب.

والمؤسسات التعاونية، بحكم سماتها التنظيمية، تخضع لملكية مستعمليها وتلبي احتياجات مجتمعاتها. وما برحت هذه المؤسسات تحشد القوة الاقتصادية على نحو يمكّن المجتمعات المحلية من المنافسة بنجاح في السوق العالمية. وبالإضافة إلى تزويد الفقراء وذوي الدخل المنخفض بخدمات مالية معقولة التكلفة، تساعد التعاونيات في تقديم العون في مجال الأعمال التجارية وتوفير التوجيه الإداري والمعدات والتدريب لمن يحتاجون إليها.

وتساهم التعاونيات في إرساء الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الريفية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأخرى. فهي لا تكتفي بتوفير فرص العمل المنتج للجماعات المهمشة، من قبيل النساء والشباب وذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية، وإنما تقدم أيضا مساهمات قيّمة من خلال برامج المساعدة التقنية التي تستحدثها في إطار عنصرها الخاص بتنمية الموارد البشرية.

ويساعد الدور الأساسي الذي تؤديه التعاونيات في ميدان السلام والأمن العالميين، ولا سيما في بناء السلام، في

إعادة بناء المناطق التي خرجب لتوها من النزاعات، من خلال توفير الخدمات المالية الأساسية على وجه السرعة. وتقوم التعاونيات، عن طريق شبكاتها واتحاداتها، بتهيئة فرص بالغة الأهمية للربط بين الناس في سعيهم إلى بلوغ غاياتهم المشتركة. وتزود التعاونيات البلدان النامية بالفرص اللازمة لتشجيع صادراتها والحصول على عوائد منصفة من خلال تعزيز أدوات الربط بشبكات الأعمال التجارية الدولية التعاونية.

وفي ظل المناخ الاقتصادي الذي يسود العالم اليوم، تكتسب التعاونيات في الوقت الراهن أهمية تفوق أهميتها في أي وقت مضى، نظرا إلى مساهمتها الحيوية في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية. ومن ثم، فإن التعاونيات جديرة بمزيد من الدعم والتشجيع. ويحتم الواجب على الدول الأعضاء وعلى شركائها العمل على كفالة المناخ القانوني والتمكيني المناسب للتعاونيات كي تزدهر كل منها في بلدها. ونحن بحاجة إلى تعزيز الروابط بين التعاونيات في كافة أرجاء العالم، والنهوض بالإحصاءات وبنشر المعلومات، إلى جانب تعزيز الدعم الذي نقدمه في مجال المساعدة التقنية داخل الحركات التعاونية.

فلنلتزم معا، في شراكة مع الحكومات والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بتعزيز التنمية المستدامة والرخاء العالمي، من خلال شتى الوسائل ومن بينها تعزيز التعاونيات.

وتعلم الجمعية أنني أدرجت التنمية المستدامة والرخاء العالمي ضمن الأركان الأساسية التي ستكون موضع اهتمامي في هذه الدورة. وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء لتحقيق التقدم بشأن هذه المسألة، باعتبار ذلك وسيلة لكفالة مستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا. وأتطلع أيضا إلى مناقشة مثمرة في هذا الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن أعطي الكلمة لنائبة الأمين العام، سعادة السيدة آشا – روز مغيرو.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): اليوم نفتتح السنة الدولية للتعاونيات. وإننا نفعل ذلك والعالم يشهد تعاظم السخط على الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وما فتئنا نرى مطالب بالتغيير في الطرق التي نعيش بها ونعمل في ظلها. وما فتئنا نلمس بصورة متزايدة الحاجة إلى الخيارات والقيم التي تتسم بالاستدامة والمسؤولية والاشتمالية.

وفي مواجهة تلك التحديات يمكننا أن نستمد القوة من الروح التعاونية. فالحركة التعاونية تُوازِن بين النجاح الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية. وتقدم التعاونيات مساهمات هائلة، لا لأعضائها فقط وإنما أيضا لمجتمعاتها المحلية وللمجتمع بصورة عامة. وهي تساعد على تخفيض مستوى الفقر وخلق فرص العمل. وتشجع على تعزيز الأمن الغذائي وتأمين التمويل بطريقة اشتمالية. كما أنها تهيئ بيئة تمكينية للشباب والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. وتبعا لذلك فإنها توفر شبكة أمان اجتماعي كبيرة.

وتتيح السنة الدولية للتعاونيات فرصة لرفع درجة الوعي الشعبي بفوائد التعاونيات والترويج لتأسيس التعاونيات الجديدة وتشجيع الحكومات على إقرار سياسات عامة ملائمة لنمو التعاونيات. وعلى نفس القدر من الأهمية، تتيح السنة الدولية فرصة للتأكيد على أهمية القيم التعاونية.

وتتمثل إحدى تلك القيم في الاستدامة. فالتعاونيات تركز على العمل الطويل الأمد. وتعمل التعاونيات، من خلال استخدامها لليد العاملة المحلية ورأس المالي المحلي، فضلا عن احترامها للبيئة، على تقوية الاقتصادات المحلية في الوقت الذي تخلق فيه مستقبلا مستداما.

وتتمثل قيمة أخرى من قيم التعاونيات في التضامن. ترتبط التعاونيات ارتباطا قويا بالمجتمع وتعتبر نفسها مساءلة

فقط أمام أعضائها أو عملائها. وفيما يتعلق بالتعاونيات، يحظى رفاه المجتمع الأوسع بنفس القدر من الأهمية التي يحظى بها رفاه أعضاء هذه التعاونيات.

والقيمة الرمزية الثالثة للتعاونيات هي الشمولية. إن التعاونيات بوصفها منظمات تعتمد على الذات، تركز بصورة أساسية على الناس. فهي لا تلبي الاحتياجات المادية فحسب، بل أيضا الاحتياجات البشرية اللازمة للمشاركة بشكل استباقي في تحسين حياة الأفراد. وعلاوة على ذلك، بفضل العمليات الديمقراطية في صنع القرار والتركيز على ترسيخ مهارات الأعضاء وقدراتهم، تقدم التعاونيات نموذجا لتسخير الطاقات والعواطف لدى الجميع.

يتصادف الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات مع الاحتفال بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سينعقد في حزيران/يونيه القادم. فلنستفد أكبر استفادة من هذا الحشد من المناسبات. وتقدم لنا التعاونيات القيم والهياكل المناسبة بصورة مثالية للتصدي للتحديات التي نواجهها. ويجب أن نعزز هذه المزايا فقط ليس من أجل إقامة مشاريع تجارية أفضل، بل أيضا من أجل النهوض بمعالجة المسألة الملحة العامة المتمثلة في التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة، نستطيع الوفاء بأهداف موضوع السنة المعنون ”المشاريع التعاونية لبناء عالم أفضل“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

وفقا للقرار ١٨٤/٦٥، أعطي الكلمة الآن للسيدة بولين غرين، ممثلة التعاونيات، لعرض البيان الختامي لاجتماع المائدة المستديرة غير الرسمي المعقود هذا الصباح.

السيدة بولين غرين (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بزملائي من الحركة التعاونية الذين جاءوا من جميع أرجاء المعمورة – فقد حضروا بالفعل من ٥٢ بلدا – إلى هنا في هذا اليوم المهم لحركتنا.

> ”تذكر التعاونيات المجتمع الدولي بأنه من الممكن متابعة الجدوى الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية على حد سواء.“

بهذه الكلمات القليلة، غلَّف الأمين العام، بان كي – مون، النموذج التعاوني للمشاريع التجارية وما لديه من القدرة بالعبارة التي تمثل الشعار الذي أطلقته الأمم المتحدة على هذه السنة الدولية، بناء عالم أفضل.

ذكرت ورقة المعلومات الأساسية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ أن ”التعاونيات تساهم مباشرة في تحسين مستويات المعيشة لنصف سكان العالم“. وتستند هذه العبارة إلى الحقائق. وتبين أنه منذ ما يقرب من ٢٠٠ عام، والتعاونيات تقوم بتوفير فرص العمل عبر العالم. ويوجد حاليا أكثر من ١٠٠ مليون من مواطني العالم يعملون في التعاونيات. ويبين هذا أن التعاونيات لم تسع منذ إنشائها لتقليد الشركات المنافسة وترفع أرباحها إلى أقصى حد ممكن، ولكنها تلبي، بدلا من ذلك، احتياجات الأعضاء الملاك.

وليس من المدهش إذن أن الحركة التعاونية يملكها اليوم ما يقرب من بليون شخص عبر العالم. ويبين ذلك الرقم أن التعاونيات تضطلع بدور هائل في إدماج المجتمع المدني عبر العالم عن طريق وسيط قوي لإقامة المشاريع التجارية التي يملكها الأعضاء. وتنشأ تلك المشاريع التجارية على أساس مبدأ الديمقراطية السليمة، والالتزام بتحقيق عائد اقتصادي للأعضاء من تجارتهم مع التعاونيات بدلا من حجم الأسهم التي يملكونها، والنموذج الذي يوفر للأعمال التجارية مشاركة اجتماعية أكبر بوصفها جزءا أساسيا في تكوينها.

منذ ما يقرب من قرنين من الزمن ما برحنا نساعد على خفض حدة التوتر وبناء مجتمع متماسك، وبناء المهارات والخبرات، وتنمية القدرات القيادية المحلية، ودعم المرأة في تولي المناصب في الأنشطة الاقتصادية والريادة في مجتمعاتها. وقد جرى تطوير تلك الإنجازات بفضل الدعامة الفكرية لقيمة المسعى الجماعي في المؤسسات المحلية المستدامة التي يملكها الأعضاء.

وبالفعل، انتشلت التعاونيات ملايين البشر من براثن الفقر بكرامة، بمساعدتهم على بناء مؤسساتهم التعاونية. إن التزامنا بتنفيذ خطتنا الديمقراطية والاجتماعية يستند إلى نموذج العمل التجاري القوي والناجح الذي يملكه الأعضاء. والأكثر من ذلك أنه نموذج لعمل تجاري يمكنه أن يتنافس بنجاح في السوق مع الأشكال الأخرى للأعمال التجارية، ويزدهر.

واليوم، بينما تستهل الجمعية العامة السنة الدولية للتعاونيات، ينشر التحالف التعاوني الدولي القائمة ٣٠٠ العالمية – وهي قائمة بأسماء أكبر ٣٠٠ تعاونية من بين ما يزيد على مئات الآلاف من تعاونياتنا المنتشرة في أرجاء العالم. وتبلغ قيمة تلك التعاونيات الثلاثمائة ١,٦ تريليون دولار، أي ما يعادل أكبر تاسع اقتصاد في العالم، وهي تعمل في بعض أكثر الصناعات التنافسية في العالم من قبيل القطاع المصرفي، وقطاعات التأمين والزراعة وتجارة التجزئة والصحة والمرافق وغيرها. وتشمل القائمة ٣٠٠ تعاونية تنتمي إلى ٢٥ بلدا مختلفا.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه في التأكد من أن المزيد من الأفراد الذين في موقع صنع القرار أو الذين يمارسون التأثير في المجالين السياسي أو الاقتصادي، أو في وسائط الإعلام، يدركون حجم ونطاق القطاع التعاوني في الاقتصاد، والعمل الذي يضطلع به للحفاظ على المجتمعات وبنائها في العالم، وقدرته على القيام بأكثر من ذلك بكثير.

وكانت تلك إحدى الرسائل الأولى التي وردت هذا الصباح من اجتماع المائدة المستديرة الذي انعقد هنا في هذا المبنى.

وقد ترتب على انهيار القطاع المالي في الاقتصاد العالمي نتائج مأساوية بالنسبة للأسر والمجتمعات في أجزاء كثيرة من العالم المتقدم النمو بصفة خاصة. ومما هو موثق توثيقا جيدا، وليس أقلها من جانب منظمة العمل الدولية، إن جزءا من القطاع المالي استمر في زيادة قاعدة أصوله على مدار السنوات الأربع الماضية، إذ تزايد عدد أصحاب الحسابات والودائع، واستمر في تقديم القروض وزاد من حجم إقراضه للعائلات والمشاريع التجارية بالفعل – ألا وهو قطاع المؤسسات المالية التعاونية بطبيعة الحال.

تتكون التعاونيات من مشاريع تجارية تركز على الناس وهي، بعكس منافسيها، لا تلتزم وفقا لقوانينها الأساسية بالعمل على زيادة الأرباح التي تدفعها إلى حملة أسهمها إلى أقصى حد. وقد أثار بقوة المتكلمون هذه النقطة هنا هذا الصباح في اجتماع المائدة المستديرة بشأن موضوع ”المشاريع التعاونية لبناء عالم أفضل: إسهامات في التنمية المستدامة“. وقدم كل من المشاركين حججا قوية مفادها أن نجاح تعاونياتهم وطول فترة بقائها ونموها أمور تعتمد على العلاقة القوية والملزمة مع الأعضاء الملاك، وعلى ثقتهم في أولويات المشروع التجاري الذي يملكونه، والذي يمكن أن يضطلعوا فيه بدور كبير، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وينطبق نفس الشيء سواء كانت التعاونية إحدى الأشكال المبكرة للتعاونيات – القطاع المصرفي، أو قطاعات تجارة التجزئة أو التأمين أو الزراعة – أو كانت إحدى التعاونيات المتقدمة، أو تعاونيات مجتمعية راديكالية جديدة في العالم المتقدم النمو، أو تعاونيات مهمة للتوفير والائتمان في القرى الصغيرة في أفريقيا.

ومن الأشياء المهمة التي قالها المتكلمون هذا الصباح الطريقة التي طرحوا بها قضيتهم المشتركة، من موندراغون في بلاد الباسك في أسبانيا، إلى رابوبانك في هولندا، إلى تعاونيات التوريد والتسويق في الصين. وبين المتكلمون أنه، بغض النظر عن الحجم، تلتزم كل تعاونية التزاما واضحا ومستمرا بالتنمية الدولية وتشارك بنشاط فيما يعتبرونه أحد الالتزامات التي تصاحب وجود التعاونيات.

ومع ذلك كان من الممكن أن يصبح ذلك العمل أكثر سهولة وأكثر إنتاجية – لو تم التعامل مع النموذج التعاوني للمشاريع التجارية بصورة أكثر جدية ولو استخدم جميع المشاركين تجاربهم في تقديم الحجج فيما يتعلق بنقاط رئيسية ثلاث. أولا، إن التعاونيات التي يملكها الأعضاء تشكل نموذجا هاما للمشاريع التجارية يمكن قياسه. ولذلك تطلب التعاونيات أن يتم الاعتراف التام بالإطار القانوني والمالي المحدد والفريد للتعاونية والتسليم به في السياسات والقواعد العامة.

ثانيا، تشكل التعاونيات التي يملكها الأعضاء مشاريع تجارية تقوم على القيم. وتشكل قيمنا جزءا لا يتجزأ من النموذج الذي نتبعه في المشاريع التجارية، وهي ليست مجرد أداة للتسويق في شكل مؤسسة ذات مسؤولية اجتماعية تقدم تقريرها مرة كل عام. وتحدد تلك التعاونيات هويتنا والنموذج الذي نتبعه؛ وتشكل جزءا من تكويننا. وتطالب التعاونيات بالترويج لنموذجها التعاوني للمشاريع التجارية بالشكل الذي يتم الترويج به لنموذج حملة الأسهم.

ثالثا، يعتمد النموذج الذي نتبعه في الإدارة على قيادة الناس. في وقت يشعر فيه الناس، وبخاصة الشباب الذين يتلقون أكثر ضربات الكساد إيلاما، بعدم الاقتناع بالأنماط السياسية والاقتصادية التي تتحكم في حياتهم، وفي وقت يبحثون فيه عن صوت لهم في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط، في وول ستريت وفي جميع أنحاء العالم، وفيما هم يسعون إلى إحداث أثر ما، فإن الحركة التعاونية لا تعدّ نموذجا فعالا للإدارة فحسب، بل أيضا نموذجا لا مناص منه. وتطالب التعاونيات بمزيد من التنويع في الاقتصاد العالمي لضمان تكافؤ الفرص للأعمال التجارية التي يملكها أعضاء تلك التعاونيات.

اسمحوا لي أن أختم بياني بالقول إن حركتنا – لأنها بالفعل حركة – تدرك قيمة الهدية التي قدمتها لنا الأمم المتحدة بفضل هذه السنة الدولية، وهي هدية تشهد على مدى تأثير التعاونيات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم وقدرتها على انجاز أكثر من ذلك بكثير. ونود أن نسجل هنا شكرنا الخاص لحكومة منغوليا، التي تقدمت بالاقتراح الأصلي بوضع السنة على جدول الأعمال، وللعدد الكبير غير المسبوق من الحكومات التي وقّعت على القرار الذي وضع السنة موضع التنفيذ.

إنه لشرف وامتياز لي أن أعتلي منصة هذه القاعة الغراء. وأنا فخور أن أقوم بذلك باسم بليون عضو في التعاونيات في جميع أنحاء العالم. وأشيد بالعمل العظيم التي تقوم به تلك التعاونيات في جميع بقاع العالم لتجعل منه مكانا أفضل. معا، ستعمل التعاونيات لتجعل من السنة الدولية فرصة لإعادة التأكيد بقوة على المثل الأعلى للحركة التعاونية. إن ما نسعى إليه هو أن نتمكن من الانتقال من سنة دولية ناجحة للتعاونيات إلى عِقد من النمو التعاوني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما سبق أن أشرت في رسالتي بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر فإنه قد تم توجيه دعوة للسيد غوردون براون، رئيس الوزراء الأسبق للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لمخاطبة هذه الجلسة. ما لم يكن هناك أي اعتراض، فسأعتبر أن الجمعية توافق على الاستماع إلى بيان السيد براون.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غوردون براون، رئيس الوزراء الأسبق للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد براون (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي في البدء أن أقول أنني أتكلم نيابة عن ١٠٠ مليون موظف تابع للحركة التعاونية، يمثلهم هنا اليوم ٣٠٠ ممثل من ٥٢ بلد. وأشكرهم لأنهم أثبتوا أن مبادئ التعاون الإنساني قادرة على جعل الاقتصاد العالمي في وضع أفضل. كما أود أن أتكلم اليوم باسم بليون عضو في الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم، وكلّهم ينتمون إلى التحالف التعاوني الدولي وأن أشكرهم على تكريسهم حياتهم لروح التعاون والخدمة العامة.

كذلك أقف اليوم هنا ممثلا لنصف سكان العالم الذين، حينما يشترون من جمعية تعاونية أو ينتمون إلى جمعيات مشتركة، يدركون أن المبادئ التي يقوم عليها التعاون – أي تقليص الفقر وتوسيع المساواة – تهيئ لمجتمع أفضل في جميع أنحاء العالم. ذلك أن بلايين منا، بالمعنى الحرفي للكلمة، ينتمون إلى حركة تضم أجيالا من الناس يشعرون، وإن من على البعد، بآلام الآخرين. إننا جزء من حركة قوامها رجال ونساء يؤمنون بشيء أكبر من مجرد أشخاصنا. إننا جزء من أسَر ومجتمعات تؤمن بشيء بالغ الأهمية هو أن الأقوياء حين يساعدون الضعفاء اليوم يجعلوننا جميعا أكثر قوة. فلنتذكر في سنة التعاون هذه أن اعتمادنا المتبادل، أي اعتماد كل منا على الآخر، واقع يتنامى في حياتنا باطراد. وكما قال مارتن لوثر كينغ الابن – الذي تُخَلَّد ذكراه الآن في البانثيون الأمريكي – فإننا جزء في شبكة من العلاقات المتبادلة التي لا مفر منها.

تحضرني أبيات الشعر التي تقول إن أيدي الآخرين هي التي تزرع الطعام الذي نأكل، وتخيط الملابس التي نلبس، وتبني المنازل التي نسكن. إنها أيدي الآخرين التي تعتني بنا حين نمرض وترفعنا حين نسقط. إنها أيدي الآخرين التي تخرجنا إلى هذه الحياة ثم تنزلنا في قبورنا. وإننا نكتشف اليوم أننا لا نعتمد فقط بعضنا على بعض للبقاء على قيد الحياة والمعيشة والنجاح بل أن هناك أيضا مشاكل عالمية – وهي ليست فقط مشاكل مشتركة يمكن التصدي لها عن طريق العمل الثنائي أو الثلاثي أو مجموعة السبعة ولكن مشاكل عالمية من قبيل تغير المناخ والاستقرار المالي والأوبئة ومشاكل الأمن في وجه الإرهاب وعدم المساواة، لا يمكن حلها أبدا إلا إذا وُجِد تعاون بين الأمم.

وكما اكتشف هذا الجيل، فإنه إذا كان الاعتماد المتبادل يفرض علينا، كحقيقة من حقائق الحياة، أن نتعاون فإن القيام بما يتطلبه ذلك الاعتماد المتبادل، الذي يحتم علينا أن نتعاون، يصبح جزءا من الحس الأخلاقي لأي شخص نقابله تقريبا. إننا لا نتعاون من منطلق الضرورة فحسب؛ بل هناك حاجة لدي البشر للتعاون. أليس حقيقة أننا لا نستطيع أن نسعد بحق حين يحزن الآخرون أو أن نستمتع بالولائم والآخرون جوعى؟ أليس واقعا أننا لا نستطيع أن نكون راضين تماما أو مكتملين كأفراد حين تكون حياة ملايين آخرين من البشر ناقصة أو حافلة بالسخط؟

لذلك أقول إن علينا، في السنة الدولية للتعاونيات هذه، أن نفعل أكثر من مجرد الكلام عن الاعتماد المتبادل. علينا أن نتجاوز مجرد الحديث عن المغزى الأخلاقي لكون التعاون شيئا جيدا. علينا من هنا، في اجتماع الأمم المتحدة في هذا اليوم، في سنة التعاون هذه، إن نصغي إلى أصوات السخط، إلى الـ ٢٠٠ مليون شخص العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم، والـ ٨٠ مليون شاب وشابة الذين فقدوا الأمل في أن يجدوا عملا يوما من الأيام، والـ ١,٤ بليون شخص الذين لا يزالون حتى يومنا هذا يعيشون في فقر مدقع. ينبغي لنا أن نصغي لتلك الأصوات أن نعِدّ رؤية

تعاونية للمستقبل. ليس موقفا ضد الثراء أن نقول أن الثروة لا ينبغي أن تكتفي بخدمة الأثرياء وحدهم. ليس موقفا ضد الشركات أن نقول بأن الهدف من وراء الشركة لا يقتصر على دعم أصحاب المشاريع. ليس موقفا ضد التنافس أن نقول أن التنافس في غياب التعاون قد يجرنا إلى الأسفل بدلا من أن يصعد بنا إلى الأعلى.

وأود أن أقول للجمعية أن ما من وسيلة أفضل لإبراز مبادئ التعاون على نحو عملي من أن يتحد العالم ليقطع عهدا جديدا على نفسه بأن يفعل كل ما بوسعه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وما من شيء يمكنه أن يبعث برسالة أوضح على قدرتنا على أن نتحد من أجل غاية مشتركة من أن نعلن عزمنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كافة.

واليوم أود أن أتطرق بالتحديد إلى أهمية بلوغ هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ألا وهو التعليم. إن أحد مبادئ الحركة التعاونية أن يستفيد كل شخص من فرص التعليم والتدريب. بيد أن هناك ٧٠ مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة؛ ٧٠ مليون طفل محروم من الحد الأدنى من الفرص الأساسية. لقد لاقيت أطفالا يستجدون فرصة للذهاب إلى المدرسة ويُلاقَون بالرفض بسبب نقص المعلمين وفصول الدراسة والتكنولوجيا المطلوبة. لذلك، وفي إطار السنة الدولية للتعاونيات، دعونا نسحر هذه السنة لخدمة أطفال العالم عن طريق تدريب المعلمين وبناء المدارس وتوفير التكنولوجيا المطلوبة من أجل توفير التعليم في جميع أنحاء العالم بحيث يمكننا القول عن صدق أننا سنكون أول جيل في التاريخ يكفل لكل طفل في العالم دون استثناء فرصة تلقي العلم في المدرسة.

والآن، وفي سنة التعاون هذه، دعونا نسترجع بعض الخطب العظيمة التي قيلت خلال العقود تأييدا لمفهوم التعاون. قبل بضعة أشهر، طلبت مني جامعة هارفارد أن أسجل بصوتي، في إطار أحد المشاريع، واحدة من العبارات العظيمة من خطبة جون ف. كينيدي أمام الشعب الأمريكي يوم تنصيبه عام ١٩٦١. وقد طلبوا من الناس في كل جزء من أجزاء العالم أن يساهموا في تسجيل جملة من ذلك الخطاب، لكي يتمكنوا من وضع مجموعة تضم ملاحظاته خلال خطابه التدشيني الشهير ليتسنى إرسالها إلى كل أنحاء العالم تخليدا لذكرى عباراته التاريخية. وسيتعرف بعض أعضاء الجمعية العامة على تلك العبارات العظيمة، لأنها وثيقة الصلة بما نتحدث عنه اليوم.

فقد قال ”لقد سُلمت الراية إلى جيل جديد“. أجل، يوجد جيل جديد من التعاونيين في طور النشوء، بينما تزداد قوة الحركة التعاونية باطراد. وقوله ”لا تسأل ما يمكن لبلدك أن يفعل من أجلك – اسأل ما يمكن أن تفعله أنت من أجل بلدك“، وهذا هو النداء إلى الخدمة العامة الذي يكمن في صميم الحركة التعاونية. و”علينا ألا نفاوض أبدا بسبب الخوف. ولكن علينا ألا نخشى أبدا من التفاوض“. وكان ذلك هو النداء من أجل السعي إلى التعاون حيثما أمكن، وعدم السعي إطلاقا إلى المواجهة لمجرد المواجهة. ثم قوله ”وإذا كان المجتمع الحر لا يستطيع أن يساعد الكثيرين، وهم الفقراء، فإنه لا يستطيع أن ينقذ القلائل، وهم الأغنياء“. وهذا نداء إلى التعاون لكفالة التشاطر المنصف لمواردنا البيئية ودخلنا وثروتنا في كل أنحاء العالم.

وقد قيل أن ريتشارد نيكسون، المرشح الرئاسي الخاسر في عام ١٩٦١، سُئل عن أي عبارة من الخطاب التدشيني لكندي كان يود أن يتلوها، فأجاب أن هناك عبارة واحدة لا غير، وهي: ”أقسم قسما مقدسا أن أؤدي بأمانة مهام منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية“. غير أن الكلمات التي طُلب إلي أن أقرأها، والتي أود تكرارها أمام الجمعية العامة اليوم فهي ”ليستكشف الجانبان المشاكل التي

توحدنا بدلا من الأطناب في المشاكل التي تفرّقنا''. وفي متناول أيدينا الفانية أن ننهي الفقر والمرض والجوع، والأمية والصراع.

ومن ثم، ذهب كندي إلى فيلادلفيا، حيث أعلن فيها أنه إذا كان عام ١٧٧٦ قد حقق لأمريكا إعلان الاستقلال، فقد حان الوقت الآن لإعلان التكافل. وهذا، على ما أعتقد، هو مصيرنا – عالم التكافل المستعد لتحدي المشاكل العالمية القائمة والجاهز للتعاون سعيا إلى المقاصد المشتركة. وهذا ما يجعل السنة الدولية للتعاونيات هامة. وهذا هو السبب الذي سيدفع هذا العدد الكبير من الناس حول العالم إلى الاحتفاء بمبادئ التعاون.

ولهذا السبب، كما قالت السيدة بولين غرين بكل بلاغة، علينا أن ننتقل من سنة التعاون إلى إعلان عقد التعاون، حيث سيستفيد الناس حول العالم من إيجاد الوظائف، والإغاثة من الفقر، ومستوى حياة أفضل، واستدامة بيئية، ليس نتيجة للجهود والمساعي فحسب، بل أيضا نتيجة لطموحات ومُثل التعاونيين في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء السابق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على بيانه.

السيد بيارماغاني (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة منغوليا، من دواعي الشرف العظيم والامتياز أن أخاطب الجمعية العامة في الدورة السادسة والستين في الجلسة العامة لتدشين عام ٢٠١٢ بوصفه السنة الدولية للتعاونيات. وأود أن أعرب عن امتنان وفدي لجميع المشاركين في هذا الاجتماع الهام.

يسعد وفد منغوليا أيما سعادة أن إعلان السنة الدولية للتعاونيات يتزامن مع الاحتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لقبول عضوية منغوليا في الأمم المتحدة.

إن التعاونيات، بوصفها مشاريع اقتصادية ومنظمات مستقلة للمساعدة الذاتية، تؤدي دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، والحد من الفقر، وإيجاد الوظائف وتحقيق الأمن الغذائي. إنها نموذج لمشروع اقتصادي، إذا ما تم تنفيذه تنفيذا فعالا، فإنه يعزز القيم الديمقراطية والإنسانية والاستدامة البيئية.

كما أن التعاونيات تعزز التكافل والوئام الاجتماعيين، لكونها وسيلة لتمكين الجماعات الفقيرة والمهمشة. ويسهم قطاع التعاونيات، خصوصا في البلدان النامية، في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتقديرا لمساهمة التعاونيات في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية عبر العالم ولمواصلة تعزيز التعاونيات في العالم بأسره، أعلنت الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات.

منذ انضمام منغوليا إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية قبل ٥٠ عاما، ما فتئت تسعى إلى المساهمة في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من خلال تقديم عدد من قرارات الأمم المتحدة بشأن مواضيع هامة، بما في ذلك دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية.

وتسعى السنة الدولية للتعاونيات إلى تشجيع النمو وإنشاء التعاونيات على نطاق العالم. ويتطلب تعزيز التعاونيات مواصلة بذل الجهود في الأجل الطويل. ومن هذا المنطلق، تم اقتراح وضع خارطة طريق أو خطة عمل لكفالة استمرار تعزيز التعاونيات والمتابعة الفعالة للأنشطة المتوخاه في فترة ما بعد السنة الدولية للتعاونيات.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، عُقد اجتماع فريق الخبراء بشأن موضوع ''التعاونيات في التنمية الاجتماعية: ما بعد عام ٢٠١٢'' في أولانباتار، في الفترة من ٣ إلى ٦ أيار/مايو. وقد نُظم الاجتماع بمشاركة حكومة منغوليا، ممثلة بوزارة الخارجية والتجارة ووزارة الأغذية والزراعة

والصناعات الخفيفة، وكانت الأمم المتحدة، ممثلة بشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وناقش المشاركون في اجتماع فريق الخبراء برنامج الأنشطة خلال عام ٢٠١٢: السنة الدولية للتعاونيات، وعناصر مشروع خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٢.

وتماشيا مع القرار ١٨٤/٦٥ بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، الذي دعت فيه الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى العمل على إنشاء آليات وطنية، من قبيل اللجان الوطنية، للإعداد للسنة الدولية للتعاونيات والاحتفال بها ومتابعتها، أنشأت حكومة منغوليا، بقرارها رقم ١١٢ المتخذ في نيسان/أبريل ٢٠١١، لجنة وطنية للإعداد للسنة الدولية للتعاونيات. ويرأس اللجنة نائب رئيس الوزراء ويمثلها عدد من الوزارات ذات الصلة وممثلو التعاونيات. وأقرت اللجنة الوطنية خطة عمل للاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات. وتتوخى خطة العمل تنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة الرامية إلى تعميق الوعي العام بشأن التعاونيات ومساهمتها في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتعزيز تشكيل ونمو التعاونيات، وتنظيم حملات تحت شعار ”عمل واحد – علامتان“ ومعارض بمشاركة واسعة من جانب التعاونيات، وتعزيز التعاون مع التحالف التعاوني الدولي من خلال تنفيذ المشاريع.

ويعود تاريخ الحركة التعاونية في منغوليا إلى العشرينيات، عندما بدأت منغوليا عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي.

وقد أدى اعتماد القانون التعاوني في عام ١٩٩٨، والبرنامج الوطني للتنمية التعاونية في العام التالي، دورا أساسيا في تهيئة بيئة مؤاتية لتشكيل التعاونيات وتطورها. والتعاونيات المنغولية اليوم تمثل الرابطة المستقلة لأولئك الذين تتوحد جهودهم طواعية لتلبية الاحتياجات والتطلعات المشتركة من خلال مشاريع يتشاركون ملكيتها وتدار بشكل ديمقراطي. وتؤدي تلك التعاونيات دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية من خلال إيجاد فرص العمل وبالتالي تخفيف الفقر. وقد زادت في أعدادها والخدمات التي تقدمها. ويبلغ عددها حالياً ٢ ٤٠٠ تعاونية تعمل بشكل ناجح في مجالات مختلفة، مثل تجهيز المواد الخام والإنتاج والادخار والائتمان وخدمات البيع والتموين والمشتريات والخدمات وبناء المساكن.

ويعتمد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منغوليا، بما في ذلك الأمن الغذائي، على قطاع الزراعة إلى حد كبير. ولذلك، يولى اهتمام خاص لتنمية التعاونيات الزراعية. وأكثر من ٣٧ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية ويشتغل معظمهم بتربية الحيوانات. وتقوم التعاونيات الزراعية بدور هام في دعم صغار المنتجين الزراعيين والمجموعات المهمشة، كالشباب والنساء. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة التحالف التعاوني الدولي للاحتفال باليوم الدولي للتعاونيات ٢٠١١ تحت موضوع ”الشباب: مستقبل مشاريع التعاونيات“.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم حكومتي القوي لتنمية التعاونيات على مستوى العالم.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم نيوزيلندا إليكم، سيدي الرئيس، في الإعراب عن المواساة في وفاة ولي عهد المملكة العربية السعودية. ونتوجه بخالص التعازي للعائلة المالكة والحكومة والشعب في المملكة العربية السعودية.

ونيوزيلندا ترحب بإطلاق السنة الدولية للتعاونيات وتدعم هدف النهوض بالتعاونيات والتوعية بإسهامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالمقارنة مع بلدان أخرى، تؤدي التعاونيات دوراً أكبر نسبياً في اقتصاد نيوزيلندا. فالتعاونيات لدينا تعمل في قطاعات كثيرة، وأبرزها الزراعة، وإن كانت تعمل كذلك في مجالات مثل المصارف والخدمات المالية وتجارة التجزئة.

ويرجع تاريخ التعاونيات في نيوزيلندا إلى عام ١٨٧١، مع تأسيس شركة أوتاغو التعاونية لصناعة الأجبان. حينئذ، قام ثمانية فحسب من المزارعين منتجي الألبان بشراء حصص من الأسهم بنسبة كميات الألبان التي يقومون بتوريدها إلى التعاونية، وكانت قيمة السهم تعادل جنيه استرليني واحد، وتمثل توريد ١٠ لترات من اللبن. والمبادئ العامة التي اعتمدتها تلك التعاونية هي نفسها السائدة في الجمعيات والشركات التعاونية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر. وطبقاً لخدمة بلومبرغ لأخبار التجارة والمال، فإن أكبر مشروع تجاري في نيوزيلندا، مجموعة فونتيرا التعاونية المحدودة، هي ''أكبر مصدري منتجات الألبان في العالم'' وتستأثر بنسبة تبلغ حوالي ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في الزبد والحليب المجفف والجبن، وتباع منتجاتها في ١٤٠ بلداً. وأنقل عن السيدة بولين غرين، رئيس التحالف التعاوني الدولي أن ''هذا نموذج لعمل تجاري جاد واسع النطاق''.

إن نطاق القطاع التعاوني النيوزيلندي وتنوعه إنما يعني أن التعاونيات تضطلع بدور أساسي في الإسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية للحكومة.

والقيم التي تقوم عليها التعاونيات، كما أعرب عنها التحالف التعاوني الدولي، هي المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن. وتتجلى تلك القيم في الأعمال التجارية التعاونية في نيوزيلندا، والتزامها بالأهداف الاجتماعية والبيئية. وقد اضطلعت التعاونيات بدور هام في تنمية المجتمعات المحلية في نيوزيلندا من خلال النهوض بسجايا الاستقلال والتعاون، والاستجابة بشكل جيد لاحتياجات مجتمعاتها المحلية.

وتدرك نيوزيلندا أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لإنشاء التعاونيات وتشغيلها. وهناك إطار قانوني ييسر إنشاء التعاونيات وتشغيلها يعود تاريخه إلى ما يزيد على قرن، وهو مجسد بشكل كبير حالياً في قانون الجمعيات الصناعية وجمعيات الادخار لعام ١٩٠٨ وقانون الشركات التعاونية لعام ١٩٩٦. ويتضمن ذلك التشريع سمات خاصة تتعلق بالمساهمين لتيسير العمل التجاري على أساس متبادل وتشجيع المشاركة الفعالة والمستمرة من جانب أعضاء التعاونيات. ويوفر ذلك الإطار القانوني المرونة اللازمة للمشاريع التعاونية حتى يمكن أن تزدهر وتنشئ هياكل تستجيب لاحتياجات أعضاء التعاونيات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زنسن (بنن).

وتقوم المواقع الشبكية الحكومية ذات الصلة بالتوعية بالشكل التعاوني وتقدم المشورة بشأن كيفية التسجيل كتعاونية، بغية تمكين الباحثين من خلال شبكة الإنترنت على معلومات بشأن المتطلبات التنظيمية لنيوزيلندا للنظر فيما إذا كان النمط التجاري التعاوني ملائماً لظروفهم الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن برنامج المعونة النيوزيلندي أيضاً يقر، في ظل الظروف الملائمة، بأن التعاونيات في أشكالها المختلفة يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسهم في القضاء على الفقر. وهذا البرنامج يعمل ويتوافق مع أنماط مختلفة من التعاونيات الموجودة في مختلف البلدان، بما في ذلك رابطة شركات تجارة اللؤلؤ في جزر كوك وروابط السياحة في ساموا. ونيوزيلندا ستضطلع بدورها خلال السنة الدولية للتعاونيات، حيث تقوم رابطة التعاونيات النيوزيلندية بتنسيق البرنامج النيوزيلندي. ومشاركتنا المزمعة تتضمن عقد مؤتمر للبحوث

التعاونية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يركز على تطوير البرامج التثقيفية للمهنيين، مثل المحامين والمحاسبين، إلى جانب أحداث عامة أخرى.

وفي إطار إسهامها في السنة الدولية للتعاونيات أيضاً، وافقت الحكومة على تمويل مشروع إحصائي يهدف إلى تقييم الإسهام الذي حققته تعاونيات نيوزيلندا في إجمالي الناتج المحلي للبلد والعمالة. والإحصاءات الناتجة ستوفر أساساً لقياس حجم النشاط التعاوني، وتقدم معلومات أفضل لتطوير السياسات في المستقبل.

السيد ميكونن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة كمندوب من فنلندا ورئيس المجلس التعاوني الفنلندي. والمنظمات التعاونية في فنلندا ترحب بمبادرة الأمم المتحدة إعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات. ونحن نؤمن بأن التعاونيات يمكن أن يكون لها أثر في تخفيض الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي. والتعاونيات تجلب الكثير من المنافع للمجتمع. ويمكن للمزارعين الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق بالعمل معاً في تعاونيات، وكذلك يمكن للمستهلكين شراء بضائعهم بأسعار أرخص في متاجر تعاونياتهم، كما أن الائتمانات الصغيرة التي توفرها التعاونيات المحلية يمكنها تنشيط الاقتصادات المحلية.

إن التعاون، بوصفه نموذجا للأعمال التجارية وشكلا من أشكال المؤسسات الاقتصادية، أثبت نجاحه في عدد من البلدان المتقدمة النمو، وغالبا ما تعتبر فنلندا البلد الأكثر تعاونا في العالم. إذ يتم شراء نصف مجموع السلع تقريبا التي تباع يوميا، يتم شراؤها من المتاجر التعاونية، ويتم إيداع أكثر من ثلث مجموع الأموال المودعة في البنوك يوميا، يتم إيداعها في البنوك التعاونية، ولدى الزراعة التعاونية الفنلندية أنصبة مرتفعة في أسواق بلدان الشمال. وعلى سبيل المثال، تزود به تعاونيات منتجات الألبان أكثر من ٩٥ في المائة من الحليب المنتج في فنلندا. وما يقارب من ٨٠ في المائة من السكان البالغين في فنلندا أعضاء في التعاونيات.

ولكن مع أن فنلندا بلد تعاوني جدا، لا يزال النموذج التعاوني غير معروف نسبيا لدى الجمهور. ونحن نعمل بلا كلل على جعل النموذج التعاوني معروفا أكثر، وقد حققنا أيضا الكثير من النتائج الجيدة طيلة السنوات.

واليوم، تُستخدم التعاونيات كأداة تدريب على مباشرة الأعمال الحرة في الكليات الفنلندية. وقد أثبت هذا البرنامج التعليمي نجاحه الباهر، وفي إطاره يشكل الطلاب ويديرون التعاونيات ويطورونها. كما تم تصدير البرنامج إلى كليات وجامعات في عدة بلدان أوروبية.

إن الأعمال التجارية التعاونية في فنلندا هي بالضبط أعمال تجارية واقعية جدا وليست أيديولوجية. وقبل ٢٠ عاما، أي في مطلع التسعينيات، بدأنا مشروعا يهدف إلى تشجيع تشكيل التعاونيات في فنلندا. وقد عانت فنلندا في تلك الفترة من ركود صعب، ونظرنا إلى التعاون بوصفه أداة لحل العديد من المشاكل الناجمة عنه. وقد تمكنت التعاونيات من تقديم الخدمات التي قلصتها البلديات. ويمكن للتعاونيات أن توفر الأعمال الحرة للعاطلين عن العمل وإمكانية تطوير مجال كامل للقطاع الثالث. وقد تضاعف عدد التعاونيات في فنلندا أربع مرات منذ عام ١٩٩٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على القيمة المحتملة للنموذج التعاوني في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات. ويمكن للتعاونيات أن تؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الفقر، وتوليد العمالة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

السيد سينها (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعرب عن شكري لكم على منحي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة. إنه شرف لي حقا.

إننا إذ نجتمع هنا للاحتفال بعام ٢٠١٢ بوصفه السنة الدولية للتعاونيات، من المفيد للغاية أن تتولى الأمم المتحدة دور الريادة في تعميق الوعي بشأن التعاونيات، بوصفها نموذجا تقدميا للنهوض الاجتماعي والاقتصادي. وبالنظر إلى الدور الذي تؤديه التعاونيات على نطاق العالم في إحداث التغيير الاجتماعي، والتنمية الريفية، وزيادة الإنتاج الاقتصادي، فإن هذا الاعتراف العالمي قد طال انتظاره.

وقد حقق النموذج التعاوني للتنمية نجاحا باهرا في السياقات الاجتماعية – الاقتصادية المتنوعة سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم بعد استغلال إمكانيته الحقيقية بشكل كامل كأداة تنظيم اجتماعية واقتصادية، وفهمها على نحو أفضل من جانب المجتمع الإنمائي العالمي الأوسع. ولا تزال مكانتها في الخطاب الإنمائي العالمي محدودة حتى الآن. وفي واقع الأمر، أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لم تركّز حقا على هذا الخيار الإنمائي المتمحور حول الشعوب.

ويقال إن كل أزمة تكمن فيها فرصة. وهناك توجه قوي نحو الإدماج المالي، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتمكين المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والمزارعين الهامشيين ليعملوا كركائز للوقاية من الصدمات الاقتصادية. وهذا ما جعل التعاونيات خيارا ممكنا للعمل الاجتماعي والاقتصادي. ولا بد من الاستفادة الكاملة من هذه الحالة.

وتدعو الهند الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى تقديم الدعم للحركة التعاونية. وسيكون ذلك مناسبا، بينما يستعد المجتمع العالمي لتجديد التزامه بالتنمية المستدامة في العام المقبل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

إن الطابع اللامركزي للبنية التعاونية، القائمة على المشاركة الشعبية والانطلاق من القاعدة إلى القمة، يجعلها منبرا مثاليا للعمل المحلي. وساهمت التعاونيات مساهمة كبيرة في كفالة القدرة الإنتاجية الاقتصادية والتنمية الريفية، والتمكين والوئام الاجتماعيين، وفتح قنوات التسويق أمام المنتجات القروية والحرفية، وتوفير خدمات الائتمان والدعم لمدخلات المزارعين والمستهلكين والعمال. وقد اعتُرف تماما بدورها الحفاز في النهوض الاجتماعي سواء في البلدان المتقدمة النمو أو في البلدان النامية.

إن تجربة الهند مع التعاونيات تجربة ناجحة بشكل فريد. وقد لاحظ الأمين العام هذا النجاح على النحو الواجب في تقريره. ونظرا لأن نحو ٧٠ في المائة من سكان الهند يعتمدون على الزراعة، من الطبيعي أن يكون لدى حركتنا التعاونية تحيز زراعي سواء في الجزء الائتماني أو غير الائتماني. وأولوياتنا الوطنية في القضاء على الفقر، والنمو الشامل للجميع، وتمكين المرأة وتعزيز الاعتماد على الذات هي الأسس التي تستند إليها الحركة التعاونية الهندية. ولدى قيامنا بذلك، ما برحنا نستمد الإلهام من أبي دولتنا، مهاتما غاندي، الذي كان يقوض دائما إلى رؤية المجتمعات القروية والتعاونيات الزراعية في محور فكرته عن ”غرام سواراج“، أو الاستقلال الريفي.

ومن الخصائص الفريدة للحركة التعاونية في الهند أن الدولة أدت دورا فعالا فيها. ونحن نؤمن بأن ذلك يشكل جزءا من مسؤوليات أي دولة نامية، ولا سيما في المراحل الأولى من قيامها. وبعد أن اكتسبت الحركة التعاونية قوتها الذاتية، أصبح دور الحكومة الآن تيسيريا.

ظلت التعاونيات تمثل شريان الحياة لثورة الهند البيضاء، أو إنتاج الحليب، مما جعل الهند أكبر منتج للحليب في العالم. ولا تزال تعاونيات الحليب تحقق النجاح الأكبر في المناطق الجافة من الهند التي لا تشكل المكان الأمثل لمعامل إنتاج الألبان، مما يعطي التعاونيات أهمية أكبر. واتحاد أناند التعاوني المحدود لإنتاج الألبان (أمول) هو اسم الأسرة المعيشية في الهند، ومنتجاته متاحة في طول البلاد وعرضها. ووراء العلامة التجارية أمول يقف اتحاد للتسويق يتألف من ٧١٢ ١٥ تعاونية لإنتاج الألبان على مستوى القرى تضم ٣ ملايين من منتجي الألبان، ويتم تجميع إنتاجها الذي يبلغ ١٢ مليون لتر يومياً ويدعمها مليون تاجر تجزئة. وفي ولايتنا، بيهار، تسهم تعاونية إنتاج الألبان التي تحمل الاسم التجاري (سودها) إسهاماً كبيراً في ضمان منتج غذائي صحي ومغذي وبسعر معقول لسكان منطقة بيهار الكبرى، أرض الإله غوبتا.

وتعاونية المزارعين لإنتاج المخصبات الهندية المحدودة، أكبر تعاونيات إنتاج المخصبات الزراعية في آسيا، مثال رائع آخر على نجاح التعاونيات في الهند. وقاعدة عضويتها تضم أكثر من ٠٠٠ ٣٩ تعاونية زراعية في جميع أنحاء البلد. وتنوعت في أنشطتها في الآونة الأخيرة لتشمل خدمات التأمين وتكنولوجيا المعلومات بخلاف أنشطة إنمائية أخرى في المناطق الريفية، حيث أنشأت شبكات جديدة من مجموعات العمل لتمكين الأهالي.

وهناك عدد كبير من قصص النجاح هذه في القطاع التعاوني في الهند. وقد حققت تعاونياتنا نتائج جديرة بالإعجاب في أنشطة المصارف وزراعة قصب السكر والإسكان الحضري وصيد الأسماك وتربية الدواجن والأنشطة الاقتصادية المترلية وتسويق المنتجات الزراعية للقرى والرعاية الاجتماعية. وكان العمل التعاوني الذي يوفر الإسكان بتكلفة معقولة في المناطق الحضرية أساسياً في إحراز تقدم في تطوير العشوائيات، وهو أحد الالتزامات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ظل النجاح الذي حققته الهند في التعاونيات، اتخذنا خطوات لإدماجها في عمليتي التخطيط والتنمية بالكامل. وقد أنشأنا الاتحاد التعاوني الوطني الهندي، وهو هيئة عليا لإرشاد الحركة وتعزيزها. وبغية دعم نموها وتلبية احتياجاتها المهنية، أنشأنا شبكة معاهد لإدارة التعاونيات. ولتحسين أداء التعاونيات، نركز بشكل أكبر على تعزيز تعبئة الموارد الداخلية وتلبية احتياجات التدريب وإعادة توجيه دور الحكومة كميسِّر.

إننا نعيش في أوقات تتسم بعدم اليقين. فهناك تحديات جديدة وأخرى بازغة للأمن الغذائي والوصول إلى الطاقة وتسارع وتيرة التحضر وتردي الموارد الطبيعية وعدم المساواة بين الريف والحضر على نحو متزايد، مما يستلزم عملاً جماعياً معززاً. ونحن مضطرون إلى أن نفعل ما هو أكثر بموارد أقل. فكيف يتسنى لنا ذلك؟ أحد الإجابات يكمن في الحركة التعاونية. فلنبذل قصارى جهدنا لحمايتها والترويج لها والنهوض بها.

السيد دي أنطوينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة للأرجنتين، فإن النهوض بالتعاونيات والاقتصاد المتكافل هو سياسة دولة. ولذلك، فإنها تدعم التنمية المستدامة القائمة على الإنصاف، حيث يكون الشمول والتكامل الاجتماعي ثمرة عملها. وقدرتها على التحول تيسِّر تنفيذ هياكل اقتصادية جديدة من شأنها أن تجعل الاقتصاد أكثر ديمقراطية لما فيه منفعة الشعب والمجتمع.

وبالمثل، فإن التعاونيات تساعد في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل من خلال إنتاج البضائع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية ومشاركة الشرائح الاجتماعية الضعيفة. والحكومة الوطنية تدعم التعاونيات عن طريق التدريب

والمساعدة المالية وتطوير البرامج التي تساعد على زيادة قدرتها، وإقامة إطار تنظيمي مؤات لإنشاء مثل هذه الروابط وتعزيزها. وفي الأرجنتين، توفر التعاونيات أكثر من ٥٠ ٠٠٠ وظيفة، وتسهم بأكثر من ٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وهناك حالياً أكثر من ١٤ مليون شخص يعملون في أكثر من ٣٠ ٠٠٠ تعاونية ورابطة. والتعاونيات كمؤسسات واقتصادات نقابية يديرها أعضاؤها بشكل ديمقراطي، تعد ركيزة أساسية لأهم عملية للشمول الاجتماعي في الأرجنتين المعاصرة من خلال إعلاء قيم التضامن والتعاون.

ويمكن أن نلمس هذا التحول في الشمول الاجتماعي المتزايد. واعتماداً على قطاعات نشاطها، أصبحت التعاونيات مركز الطفرة التي حققناها إلى الإنتاجية ذات الكفاءة. ويتبين ذلك من النسب المئوية لكل قطاع: التصنيع ٣٥ في المائة، الخدمات العامة ١٦ في المائة، الزراعة ١٢ في المائة، الائتمان والمساعدة المالية ٦,٧ في المائة، في جملة أمور.

ولذلك، فإننا نرحب بمبادرة إعلان ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات. ونأمل أن تسهم الإجراءات المتخذة في هذا السياق في الاعتراف بها كمحرك لأوسع مشاركة للجميع في التنمية الاقتصادية، وأن تشجع كل الدول على اتخاذ تدابير ملموسة صوب تنميتها وتعزيزها.

ولا يماري أحد في أن التعاونيات في الأرجنتين اليوم تعتبر أحد أنجع الوسائل المعبرة عن القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقطاع الاقتصادي النقابي. والتعاونيات، معاً، تساعد على بناء بلد أكثر عدلاً واتحاداً وشمولاً.

السيدة فورمن (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): يقدر وفد إسرائيل هذه الفرصة لتحية الحركة التعاونية العالمية. ونرحب بقرار الجمعية العامة إعلان ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات (انظر القرار ١٨٤/٦٥).

لقد أنشئت دولة إسرائيل على أساس حركات تعاونية قوية. وكانت التعاونيات قوة محركة في رسم شبكات الزراعة والصناعة والنقل المتقدمة في بلدي. وفي إسرائيل، طور نموذجان من أهم وأنجح نماذج العمل التعاونية في العالم – الكيبوتز والموشاف.

وتستأثر التعاونيات بأكثر من ٩٠ في المائة من الإنتاج الزراعي والصادرات الصناعية في إسرائيل اليوم. وتكتسي الشركات التعاونية الإسرائيلية صفة الريادة العالمية في تطوير وإنتاج وتسويق التكنولوجيات التي أحدثت ثورة في الإنتاج الزراعي، وخاصة في مجال الري. ويستخدم المزارعون في مختلف أنحاء المعمورة تكنولوجيا إسرائيلية، طورت في تعاونيات، لتحسين إنتاجية المحاصيل، وري الحقول بكفاءة أكبر، وخفض انبعاثات الكربون.

وتظل التعاونيات الإسرائيلية واجهة للتنمية الاجتماعية في إسرائيل. فالمزج بين الاستثمار الحكومي الفعال في الهياكل الأساسية وتطوير الحركات التعاونية القوية المكرسة للإنتاج الزراعي قد أدى عملياً إلى القضاء على الفقر في الريف. والتعاونيات الإسرائيلية مكنت سكاننا الريفيين من تحقيق مستويات معيشة تعد من بين الأعلى بين أي سكان ريفيين في العالم، مع ضمان الأمن الغذائي لبقية البلد.

إن التعاونيات الإسرائيلية حوافز هامة للتنمية لأنها مستقلة وأعمال تجارية يملكها الأعضاء. فهي مكرسة للوفاء باحتياجات أعضائها عن طريق التنافس بنجاح في أسواق معولمة. وللقيام بذلك تعمل التعاونيات لدينا على تعزيز الاعتماد على الذات في المجتمع، والتعاون والتماسك. كذلك ما برحت في صدارة النهوض بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل المجتمع الإسرائيلي.

إن التعاونيات الإسرائيلية من الجهات الموظفة الهامة. فهي لا توفر الوظائف للأعضاء في التعاونيات فحسب، بل توظف العُمال أيضاً. ويتلقى جميع الموظفين أجراً ويتمتعون بظروف عملٍ تفي بمعايير العمل اللائق وفقاً لبرنامج منظمة العمل الدولية. خلال القرن الماضي، شهدت إسرائيل بصورة مباشرة القوة التحويلية للحركات التعاونية. ونعرف جيداً أن الأعمال التجارية التعاونية تبني عالماً أفضل.

إننا إذ نبدأ بالاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات تتعهد حكومة إسرائيل بالانضمام إلى التعاونيات الأخرى في جميع أرجاء العالم لتعزيز زيادة الأطر التعاونية. إننا إذ نقف على أبواب السنة الدولية للتعاونيات التي تبدأ في عام ٢٠١٢، نحيي التحالف الدولي للتعاونيات والمنظمات الأعضاء.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر السيد النصر، رئيس الجمعية العامة على مبادرته إلى عقد هذه الجلسة عن إطلاق السنة الدولية للتعاونيات. وأود أيضاً أن أشكر السيدة بولين غرين والسيد غوردون براون على بيانيهما الملهمين.

لقد ظهرت فلسفة التعاونيات في اليابان لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر. ومنذ عام ١٩٠٠، عندما سُنّ قانون التعاونيات الصناعية في اليابان، قام المنتجون الزراعيون وملاك الأراضي الحرجية، وصائدو الأسماك والمستهلكون بتنظيم تعاونيات في جميع أرجاء البلاد. وفي الآونة الأخيرة، ما برحت التعاونيات في اليابان تُعزز من دورها في مجال خدمة الجماهير، بما في ذلك في ميادين من قبيل الرعاية الطبية والرفاه وتقديم المساعدة في مجال رعاية الطفل، بالإضافة إلى أدوارها التقليدية في الميادين الاقتصادية كالزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك، والقطاع المصرفي.

أما على الصعيد الدولي، فقد أسهمت التعاونيات في اليابان في التنمية المستدامة في البلدان النامية. وثمة مثال على ذلك وهو تنمية التعاون الزراعي في آسيا حيث أُنشئ معهد تنمية التعاون الزراعي في آسيا، في طوكيو في عام ١٩٦٣، الذي ما برح يعمل بفضل ما يتلقاه من أموال من التعاونيات الزراعية في اليابان وبدعم من حكومة اليابان.

إن أهداف المعهد هي توفير التدريب وخدمات البحث للمرتبطين بحركة التعاونيات الزراعية، بغية النهوض بالحركة التعاونية ومن ثمّ تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي المقام الأول في البلدان الآسيوية. وينظم المعهد بالتعاون مع التحالف التعاوني الدولي العديد من الدورات التدريبية المشتركة، بما في ذلك عقد دورات عن السلامة والإدارة الجيدة للمنتجات الزراعية، وقيام النساء الريفيات بتنشيط المجتمعات المحلية ومؤازرة القادة الرئيسيين للتعاونيات الزراعية.

إن الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في شهر آذار/مارس من هذا العام وفّر فرصة لتجديد إيماننا بالدور الهام الذي يمكن للتعاونيات القيام به بعد الانتعاش من الكارثة وإعادة الإعمار، كما ورد في تقرير الأمين العام عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات (A/66/136) على الرغم من أن التعاونيات في المنطقة، لا سيما التعاونيات الزراعية وتعاونيات مصائد الأسماك قد تأثرت بشدة جرّاء تلك الكارثة، قامت التعاونيات في جميع أرجاء اليابان، انطلاقا من روح المساعدة المُتبادلة، بأعمال الإغاثة، وقدمت المواد الغذائية والأدوية وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية بالإضافة إلى إرسال الأطباء والممرضات والمتطوعين إلى المناطق المُدمّرة. ونود أن نُعرب عن أخلص تقديرنا للتعاونيات في جميع أرجاء العالم على ما قدمته من دعم مخلص لبلدنا خلال التحالف التعاوني الدولي.

بعد أن أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات (القرار ١٣٦/٦٤)، أطلقت اليابان في

آب/أغسطس ٢٠١٠ لجنة تخطيط وطنية من أجل السنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢ بوصفها هيئة وطنية موحدة لحشد الموارد والجهود معاً لجعل السنة الدولية للتعاونيات ناجحة ومُثمرة. وتتألف اللجنة من أكثر من ١٠٠ شخص ينتمون إلى شتى الميادين، بما في ذلك التعاونيات، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات حماية المستهلك، ووسائط الأعلام، ومنظمات الأعمال التجارية. وتهدف اللجنة إلى زيادة الوعي العام بقيم التعاونيات وأدوارها واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة النهوض بتنمية التعاونيات.

إن اللجنة في إعدادها للعام الدولي للتعاونيات تعمل بالفعل على إيجاد المواد الإعلامية المتعلقة بالسنة الدولية للتعاونيات وتوزيع هذه المواد. وتُخطط اللجنة في عام ٢٠١٢ لعقد عدة فعاليات في اليابان، بما في ذلك افتتاح فعالية السنة الدولية للتعاونيات في كانون الثاني/يناير، وهو اجتماع مركزي للسنة الدولية للتعاونيات يعقد في تموز/يوليه ومهرجان للتعاونيات يعقد في الخريف المقبل.

وفي الختام، نأمل أن نتمكن من الترويج لقدر أكبر من الوعي وفهم للتعاونيات من خلال السنة الدولية للتعاونيات ومن خلال الطرق التي يُمكن بها للتعاونيات من أن تسهم في التنمية المستدامة في جميع أرجاء المجتمع الدولي.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بهذه المناقشة عن التعاونيات.

إن هولندا تتمتع بتاريخ متين جداً عندما يتعلق الأمر بالحركة التعاونية. فقد بدأ تلك الحركة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر حيث بدأت مجموعات من المزارعين وأرباب الأعمال التجارية الصغيرة بتنظيم أنفسها لإقامة أسواق جماعية، وشراء المعلومات لإنشاء النظم الجماعية للمصارف وشركات التأمين.

إن بعض أكبر الشركات لدينا في هولندا قائمة على أساس النموذج التعاوني. فعلى سبيل المثال، تأتي التعاونيات في طليعة الأسواق في عدة قطاعات زراعية فرعية. ومن الأمثلة على ذلك شركة الألبان ''فريس لاند كمبينا'' وشركة الزهور ''فلورا هولند'' فهما في مركز الصدارة في قطاعيهما. ومن أكبر البنوك في هولندا البنك التعاوني ''رابو بانك'' الذي تمتد جذوره إلى القطاع الزراعي.

أما فيما يتعلق بالجانب الحكومي، فقد خاطب قبل ثلاثة أسابيع وزير التعاون الدولي لدينا مؤتمراً نظمه رؤساء ومدراء الشركات التعاونية في هولندا. وشددّ في خطابه على ازدهار القطاع الزراعي لدينا بشكل خاص وعلى ازدهار قطاعات أخرى أيضاً، بفضل اتباع النموذج التعاوني على مر السنين. وفي الواقع أن الشركات التعاونية من الناحية النسبية تعمل بصورة جيدة في هذه السنوات التي تتسم بالاضطراب الاقتصادي، لأنه يملكها مزارعون وأرباب أعمال تجارية صغيرة ولذلك فهي غير معرضة لتزوات حملة الأسهم في سوق الأوراق المالية.

ونعتقد أن ثمة ميزة هامة جداً للحركة التعاونية ألا وهي أن الأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة على السواء والمزارعين أعضاء في نفس التعاونيات، وأسوق مثالا على ذلك يبعث على الاهتمام وهو أن الكل يجني الفائدة من اقتصادات على نطاق شمولي راسخ.

أما على الصعيد الدولي، وفي سياق سياسة الحكومة المتعلقة بالأمن الغذائي، فتقدم هولندا الدعم لبرنامج بعنوان المزارعون يكافحون الفقر. إن هذا البرنامج البالغة تكلفته ٥٠ مليون يورو يهدف إلى تعزيز منظمات وتعاونيات الرجال والنساء العاملين في المزارع. ومن خلال هذا البرنامج تقدم الشركات التعاونية الهولندية الدعم للمنظمات والتعاونيات الشريكة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال،

عملت بنجاح شركة ”غرينري“ وهي مورد دولي رئيسي للفواكه والخضروات، على إدخال الجمعيات الزراعية الأوغندية إلى أسواق المشترين الأوروبيين. وقامت المؤسسة التعاونية الهولندية ”CR Delta“ بمساعدة المزارعين الروانديين والهنود في تحسين قطاع تربية المواشي لديهم. ويقدم موظفو ”Friesland ampina“ الدعم لتعاونيات تبريد الحليب المحلية في كينيا لإنشاء مرافق التجهيز لديها.

إن هولندا لم تُشكل لجنة وطنية رسمية لعام ٢٠١٢. ولدينا شعور قوي مفاده أن الشركات التعاونية ينبغي لها أن تأخذ دورا طليعيا. ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة بالطبع على اتصال وثيق مع الحركة التعاونية الوطنية. وخلال العام ستُعقد عدة فعاليات في هولندا لاسترعاء الاهتمام إلى الحركة التعاونية.

وفي الختام، أود أن أشدد من جديد على أن النموذج التعاوني ما برح نموذجاً ناجحاً في بلدنا ونأمل أن يكون بوسعنا دعم البلدان الأخرى التي تسير على درب الاستقلال الاقتصادي باقتسام المعرفة والخبرة معها.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يُعرب عن تقديره لحكومة منغوليا، الراعي الرئيسي للقرارات المتعلقة بالتعاونيات في التنمية الاجتماعية، ويعرب عن تقديره لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة على جهودها في تنسيق وتنظيم أعمال السنة الدولية للتعاونيات التي تبدأ في عام ٢٠١٢.

إن تايلند كونها مشتركة في تقديم القرارات المُتعلقة بدور التعاونيات، والتي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، يسرُها أن تشارك في هذه الجلسة العامة الاستثنائية لإعلان عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات. وهذه الجلسة تمثل فرصة فريدة للجمعية العامة للاعتراف بمساهمة التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يُمكن أن تُسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المُتفق عليها دولياً، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية.

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات (A/66/136). ونتفق بالكامل مع ما جاء في التقرير ومؤداه أن التعاونيات توفر إطار عمل يوفر القدرة للمجموعات الفقيرة وغيرها من المجموعات المهمشة لتحقيق التمكين الذاتي، من خلال المجتمعات المعتمدة على الذات، والتعاون والتماسك. إن المبادئ التعاونية للمساعدة الذاتية والعمل الجماعي تُعزز أيضاً من التمكين والمشاركة مما يجعل الفقراء قادرين على أن يصبحوا مشاركين نشطين في تحسين سُبل عيشهم ومستقبلهم الاقتصادي.

لقد اعترفت تايلند منذ زمن طويل بأن التعاونيات من الشركاء الهامين في تنفيذ الخطة الإنمائية. وكما ذكر مؤخراً وزير الخارجية خلال المناقشة العامة (انظر A/66/PV.28)، فإن تايلند تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التنمية المستدامة ركن رئيسي في إحلال السلام الدائم وبأن خطة التنمية يجب أن تركز على الناس. وتماشياً مع تلك السياسة وتنفيذها المُستدام، تكرر تايلند اعتقادها الراسخ بضرورة تعزيز الملكية على صعيد المجتمع وإبلاء اهتمام خاص لتمكين المحرومين والمهمشين. وفي ضوء ذلك، يمكن لمجموعات المساعدة الذاتية من قبيل التعاونيات أن تقدم للمجتمعات الحيز الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن فيه للمحرومين والمهمشين من الوصول إلى النظُم التعاونية وأن يصبحوا جزءاً منها، وبذلك يحصلون على العمالة ويزيدون من الدخل ويخفضون من الفقر.

يود وفدي في هذه الجلسة أن يؤكد مجدداً استمرار دعم تايلند للتعاونيات وأن يكرر أن تايلند سوف تواصل التشجيع على إنشائها وتيسير ذلك وتطويره. إن سياسة الاقتصاد الكلي لدى الحكومة التايلندية الملكية بشأن التعاونيات ما برحت واضحة على الدوام. لقد عملنا على تحسين قدرة التعاونيات لدينا بوصف ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى تعزيزها ودعمها وحمايتها والحفاظ على استقلالها، وفقاً لدستورنا. وما انفكت الحكومة التايلندية تعمل بطريقة متكاملة مع أصحاب المصالح لإيجاد الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، فإن ما تقوم به وزارة الزراعة والتعاونيات المكلفة بتعزيز وتطوير النُظُم التعاونية في تايلند مثال حي على التزام بلدي بذلك.

إننا إذ نقترب من عام ٢٠١٥، فإن آمالنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستحتاج إلى تجديد اهتمامنا وتحسين جهودنا الجماعية، وسنحتاج إلى الحصول على المساعدة من جميع الجهات الفاعلة والترويج إلى قدر أكبر من المشاركة الجماهيرية، خاصة مشاركة المحرومين والمهمشين، لتحقيق أهدافنا الإنمائية بطريقة مستدامة وبجعل نظرتنا تتجاوز عام ٢٠١٥. وتعتقد تايلند اعتقاداً راسخاً بأن التعاون يمكن أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف. لذلك نحض جميع الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة الفريدة لإعادة استكشاف التعاونيات بوصفها شريكة هامة في خطة التنمية لدينا في عام ٢٠١٢ وما بعده.

السيد كوينتايس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بهذه الجلسة الاستثنائية المكرسة للتدشين الرسمي للسنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢. ويسر بعثة البرازيل أيما سرور أن تشارك في جلسة اليوم وتشيد بالبيانات الرائعة التي أُدلي بها بشأن هذه المسألة الهامة.

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديمه تقريره عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات (A/66/136)، أود أيضاً أن أشيد بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبلجنة تعزيز التعاونيات على العمل الرائع الذي قامتا به في الإعداد لهذه السنة الدولية وفعالياتها.

كان ينظر إلى التعاونيات في سنواتها الأولى، بوصفها بديلا للذين كانوا مستبعدين من سوق العمل الرسمي خلال الأوقات الاقتصادية العصيبة جداً. غير أنه الآن تتواجد التعاونيات في جميع البلدان، وفي مختلف القطاعات التي تتراوح من القطاعات الزراعية إلى الخدمات المالية. وهي مسؤولة بصورة متزايدة عن جزء هام من النمو الاقتصادي وتوليد الدخل، خاصة في أسرع الاقتصادات نموا في العالم. أما في البلدان النامية، فقد أثبتت التعاونيات، بسبب خصوصياتها وطابعها الديمقراطي، بأنها فعالة جدا في النشاط الاقتصادي، وخيار مجدٍ لتحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة جوهرية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبصورة رئيسية الأهداف الإنمائية للألفية.

يرجع عهد التعاونيات إلى المراحل الأولى من تاريخ البرازيل. إن خبرتنا الطويلة والناجحة في التعاونيات تعطي مثالاً جيداً على كيفية تسخير القدرات المحلية لتعزيز إنشاء الأعمال التجارية التعاونية وتطويرها عندما توضع الأطر القانونية المناسبة والسياسات العامة في مكانها الصحيح.

واليوم فإن جزءا هاما من نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزى إلى التعاونيات البرازيلية، وتشارك بقدر كبير في الاقتصاد، لا سيما في قطاعي الزراعة وتمويل المشاريع الصغيرة. وتظهر أيضا نتائج رائعة في استحداث الوظائف وتوزيع الدخل وتيسير المزيد من المشاركة المنصفة في عملية صنع القرار على جميع المستويات.

إن التعاونيات تقوم أيضا بدور بالغ الأهمية في تحقيق وكفالة الأمن الغذائي. ففي حزيران/يونيه، تم في جميع أرجاء البرازيل إطلاق خطة ”برازيل خالية من الفقر“، وتشتري حكومة البرازيل بذور الذرة من التعاونيات الزراعية لتوزيعها على الناس الذين يعيشون في ظل حالات هشة جدا في المناطق الريفية.

لقد كانت البرازيل أول بلد في أمريكا اللاتينية لديه اتحاد ائتماني. واليوم، يأتي ترتيب البرازيل الثالث عشر في العالم من حيث عدد التعاونيات المالية. وتشكل التعاونيات ١٧ في المائة من فروع البنوك في البلاد، وهي أداة هامة لتيسير الحصول على القروض الرسمية، وتكفل قيام قطاع مالي أكثر شمولا تستفيد منه القطاعات السكانية التي تحصل على خدمة ناقصة من المؤسسات التجارية التقليدية.

في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقد في عام ١٩٩٥، التزمت الدول الأعضاء باستخدام الإمكانية التعاونيات ومساهمتها، وتطوير تلك الإمكانية بالكامل لتحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية. ولا سيما استئصال شأفة الفقر، وتوليد عمالة كاملة ومنتجة، وتحسين التكامل الاجتماعي.

وبصورة مماثلة تنص توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ على ما يلي

”ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز قدرة التعاونيات في جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، لمساعدتها في استحداث وتطوير الأنشطة المدرة للدخل، وتنمية قدرات الموارد البشرية لديها، وتعزيز قدرتها على التنافس والمساهمة في التنمية البشرية المستدامة“.

بالإضافة إلى دعم الحكومة، بوسع المجتمع الدولي، خاصة منظومة الأمم المتحدة، القيام بشتى الأعمال لمساعدة التعاونيات في تطوير إمكانيتها على نحو كامل. مبادرة برنامج الأغذية العالمي بعنوان ”الشراء من أجل التقدم“ تتيح مثالا طيبا على مجموعة الإجراءات التي تهتدي بروح مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن خلال تلك المبادرة يدعم برنامج الأغذية العالمي التعاونيات الزراعية عن طريق الترويج لمشاركتها في عمليات شراء الأغذية. وينبغي للوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تنظر في إمكانية تكرار تلك التجربة بتيسير المشتريات من التعاونيات المحلية من خلال البرامج المنفذة داخل البلد، لا سيما في البلدان الأقل نموا والبلدان التي ضربتها الكوارث الطبيعية والبلدان الخارجة لتوها من الصراعات.

وكما بين تقرير الأمين العام، يمكن للتعاونيات أن تؤدي دورا هاما في بناء السلام وفي مراحل التعافي استنادا إلى المصالح المشتركة، بما في ذلك النهوض بالحوار وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في الاندماج والتلاحم الاجتماعي.

إن الجمعية العامة، بافتتاحها هذه السنة الدولية للتعاونيات، رسخت الالتزام الدولي بدعم تأسيس التعاونيات ورعايتها، واعترفت أيضا بدور التعاونيات الثمين في تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال استحداث قطاع ضمن الاقتصاد يتصف بالحيوية والدينامية والتميز. وإننا نؤمن بأن السنة الدولية للتعاونيات ستساعد على تسليط الضوء على أهمية وضع أطر العمل القانونية الكافية والآليات المالية الناجحة لكفالة تمتع التعاونيات بالاستدامة والنجاعة الاقتصادية.

السيدة أنوليري (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بالنيابة عن وفدي بالرئيس النصر على توجيهه الفعال لشؤون الجمعية العامة منذ بداية هذه الدورة، وأن أقول إنه لمن دواعي الشرف العظيم لي أن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في هذا اليوم الهام، يوم افتتاح السنة الدولية للتعاونيات، سنة

٢٠١٢. وأود أن أطمئن الأعضاء على دعم وتعاون نيجيريا المتواصلين سعيا إلى خروج هذه الدورة بنتيجة ناجحة.

تؤيد نيجيريا بقوة الافتتاح الناجح صباح هذا اليوم للسنة الدولية للتعاونيات، تنفيذا للقرار ١٨٤/٦٥. وإن نتائج مناقشات المائدة المستديرة غير الرسمية التي عقدت في وقت سابق من هذا اليوم ينبغي أن تساهم في بناء الجهود التعاونية الجماعية الضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البشرية في عصرنا هذا.

إن افتتاح السنة الدولية للتعاونيات، في أعقاب إعلان سنة ٢٠١٢ سنة التعزيز ونشر الوعي بقدرة التعاونيات وإمكانياتها، يعتبر حدثا أصيلا. والواقع أنه مَعْلم تاريخي حاسم الأهمية في تناول مسائل الرخاء الاجتماعي – الاقتصادي ومستويات المعيشة لجميع الشعوب، وأعني بذلك نوعية المعيشة وكرامة الحياة في الواقع.

وفي هذا الوقت المتسم باشتداد حدة الأزمة المالية العالمية وانتشار العجز الغذائي والتقلبات في إمدادات الطاقة وتدهور البيئة، أصبح من الصعب على القطاع العام بصورة متزايدة أن يوفر كل الموارد اللازمة، بل وأصبح من الصعب عليه أكثر أن يتخذ زمام جميع المبادرات الرامية إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الوطنية. وفي ظل هذه الظروف اضطرت أمم كثيرة، لا سيما البلدان النامية، إلى تطبيق إصلاحات كبيرة من أجل معالجة التضاؤل المستمر للقطاع المالي وفي سبيل توسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

لقد ظل التركيز الرئيسي منصبا على تجميع الموارد عبر جميع القطاعات وعلى المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة في معالجة قضايا ومسائل التنمية الرئيسية. وهنا تكمن الحكمة والعنصر الأساسي في اعتماد القرار ١٨٤/٦٥، الذي كان الهدف منه رفع مستوى الوعي بين عامة الناس بالدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه التعاونيات في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بصورة عامة، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة خاصة. ولبلوغ تلك الغاية يتحتم على كل دولة عضو أن ترسم سياسات وطنية عامة سليمة وأن تسن التشريعات الوطنية اللازمة للترويج لنمو التعاونيات.

وتقدر نيجيريا الخطوات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لكفالة نجاح سنة ٢٠١٢ باعتبارها السنة الدولية للتعاونيات، لا سيما في مجال التعاونيات الزراعية وتعاونيات الأعمال المهنية الصغيرة. وإننا نقدر جهود منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية في خططهما لإدماج أنشطة تعزيز التعاونيات في صلب عملهما. كما أن بعض الإدارات الأساسية في الأمم المتحدة، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الإعلام، شرعت بدورها في مبادرات مفيدة ترمي إلى استكشاف إمكانية الحفاظ على الاتصالات وفتح قنوات الاتصال.

ومما يتسم بأهمية حيوية أن تدرك كيانات الأمم المتحدة المكلفة بالمسؤولية عن رعاية الضعفاء والفئات الضعيفة، بما فيها النساء، أن اعتماد استراتيجيات تعاونية فعالة مفيد لها في اضطلاعها بولاياتها. ومما يبعث على الاطمئنان أيضا أن بلدانا كثيرة قد شكلت لجانا وطنية معنية بالسنة الدولية للتعاونيات، حسبما يدعو إليه القرار.

وتعكف نيجيريا على تشكيل لجنة من هذا القبيل، تنفيذا للقرار، وتؤيد كل المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن التعاونيات. وعلى المستوى الوطني توجد في نيجيريا بالفعل منظمات جامعة تنضوي تحتها التعاونيات، بما في ذلك الرابطة الوطنية للاتحادات الائتمانية التعاونية لنيجيريا، التي تم حشد أعضائها لرعاية أنشطة السنة الدولية.

ويهدف جدول الأعمال التحولي للرئيس النيجيري غودلك إبيل جونثن إلى بناء مجتمع اشتمالي يشكل فيه خلق فرص العمل، وتوفير رأس المال الطويل الأمد للأعمال التجارية بكلفة زهيدة، وتأسيس مصارف تمويل القروض الصغيرة، وإزالة الحواجز أمام زيادة الإنتاجية، وتحسين البيئة المشجعة لمزاولة الأعمال التجارية، الأركان الأساسية للنمو الاقتصادي، وبذلك يقدم جدول الأعمال هذا نموذجا وافيا للعناصر الأساسية للتعاونيات.

وعن طريق تفعيل اللجنة الرئاسية التي شكلها رئيس الجمهورية في عام ٢٠١٠ لوضع طرق تحسين البرامج الحكومية الموجهة نحو خلق فرص العمل وتخفيض الفقر، تم تأسيس صندوق للأعمال التجارية والتنمية برأسمال قدره ٥ بلايين نايرة يديره مصرف الصناعة، بالتعاون مع مؤسسة دنغوتي، لتوفير القروض بشروط ميسرة للرواد في مجال الأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلد. وسيمنح الصندوق لرواد الأعمال التجارية إمكانية الحصول على قروض يحدَّد سعر الفائدة عليها بـ ٥ في المائة ويمكن استخدام تلك الأموال في القروض المحددة الأجل، وقروض رأس المال العامل، وتأجير المعدات الصناعية أو أجهزة الأعمال التجارية، والتبادل التجاري والأعمال التجارية المرتبطة به.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة، بقيادة رئيس الجمهورية، دعم الهياكل الأساسية لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمتنامية عن طريق تغذية ”صندوق التدخل“، الذي سبق إنشاؤه، بـ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، لتمكين مصرف الصناعة ومصرف التصدير والاستيراد النيجيري من مواصلة الإقراض بأسعار فائدة لا تتجاوز ٩ في المائة، لتيسير حصول الأعمال التجارية الصغيرة على التمويل، فضلا عن تطوير ثقافة المبادرة المهنية في نيجيريا. وسيجري أيضا تأسيس مراكز لتنمية المبادرات المهنية ومجمعات صناعية ومراكز للعمالة بقصد التعاون مع الوكالة النيجيرية لتنمية المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ومع ٢٣ مركزا لتطوير روح المبادرة المهنية في شتى أنحاء البلد، وبقصد تقديم التدريب لتطوير المهارات في مجال الأعمال التجارية سعيا إلى تحسين الكفاءة الإدارية لدى رواد الأعمال التجارية.

وعلى مستوى القارة، يضطلع الاتحاد الأفريقي لرابطات مصارف التوفير والمصارف الائتمانية التعاونية بالمسؤولية عن الترويج للتعاونيات وتمكينها في جميع أنحاء القارة. وستستفيد هذه المبادرات لا من هذه العملية الشاملة فحسب، وإنما أيضا من مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفارقة المعني بالتعاونيات، المقرر عقده في لومي، بتوغو، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

لقد دأب الفلاحون والمقايضون طيلة قرون على استخدام مجتمعات التعاونيات من أجل تعزيز التنمية الفردية والمجتمعية. فالفلاحون يلجأون دائما إلى تجميع الموارد البشرية والمادية لإنتاج المحاصيل الحقلية، بينما يقوم المقايضون – عن طريق نظام للمساهمات يعرف محليا باسم إسوسو – بفتح حسابات توفير صغيرة الحجم، وبخاصة لجمع رأس المال للأعضاء على أساس التناوب. واعترافا من الحكومة بالتقاليد الموروثة للمجتمعات المحلية النيجيرية، فإنها تواصل الترويج للتعاونيات وتعزيزها، بما في ذلك توفير قروض مالية ووضع خطط ائتمانية وتشجيع المصارف على أن تخصص جزءا من حوافظ قروضها للتعاونيات.

السنة الدولية للتعاونيات ستتيح فرصة ميمونة لزيادة الترويج للممارسات التقليدية التي يبدو أن النيجيريين يتقبلونها كأمر طبيعي. وهي ستتيح الفرصة أيضا، من خلال الاجتماعات والمؤتمرات، للاستفادة من أفضل الممارسات من البلدان والمناطق الأخرى، فضلا عن المبادرات المتخذة على

مستوى الأمم المتحدة. ويتحتم علينا أن نحسّن صورة التعاونيات وأن نعززها باعتبارها نموذجا للعمل التجاري المتسم بالحداثة والاستجابة والمفيد على المستوى المحلي.

وتتفق نيجيريا اتفاقا تاما مع الأمين العام في ما خلص إليه من أن التعاونيات تضرب بجذورها في أعماق مجتمعاتها وتمكنها بالتالي أن تطور الأعمال التجارية الرائدة الصغيرة المتوافقة مع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومع صورة مجتمعاتها المحلية. وتعترف نيجيريا تماما بأن التعاونيات تشكل وحدة أساسية من المجتمع وتستحق دعمنا بدون أي تحفظ، ويجب علينا أن نعمل على نشر فهم أفضل لوظائفها وللتحديات التي تواجهها. وعندما توجَّه التعاونيات توجيها ملائما، فإنها تساهم مساهمة جمة في خير المجتمع وفي خلق عالم أفضل.

السيدة بليستد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن تأييدها التام للسنة الدولية للتعاونيات. إن التعاونيات والمصارف الائتمانية تؤدي دورا رئيسيا في اقتصاد الولايات المتحدة. وينضوي أكثر من ١٢٥ مليون أمريكي تحت مظلة أكثر من ٢١ ٠٠٠ جمعية تعاونية في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والمال وكهربة الريف والاتصالات والإسكان والبضائع الاستهلاكية والبيع بالمفرد.

وعلى امتداد تاريخ الحركة التعاونية في الولايات المتحدة قامت حكومات الولايات والحكومة الاتحادية بتشجيع التعاون ووضعت الترتيبات التي تنظم مزاولة التعاونيات للأعمال التجارية، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن التعاونيات الناجحة هي التعاونيات التي تخدم مصالح أعضائها. وقد كانت النتيجة حركة للتعاونيات قوية ومتمتعة بالاستقلال الذاتي تؤدي دورا كبيرا في اقتصاد الولايات المتحدة، حيث يتجاوز مجموع إيراداتها ٢٣٠ بليون دولار.

وعلى وجه التحديد تراكمت لدى وزارة الزراعة في الولايات المتحدة خبرة ٨٠ سنة في دعم وتنفيذ برامج التعاونيات. ويعمل برنامج الخدمات التعاونية للتنمية الريفية بوزارة الزراعة على الترويج لفهم واستخدم النموذج التعاوني للعمل التجاري باعتباره خيارا تنظيميا ناجحا لتسويق وتوزيع المنتجات. وتشكل التعاونيات حجر زاوية تنمية الأعمال التجارية في المجتمعات الريفية، سواء بالصيغة التقليدية التي توفر خدمات الرعاية اليومية للمجتمعات المحلية الريفية، أو بصيغة جيل اليوم الجديد من الجمعيات التعاونية لمنتجي الوقود الأحيائي، التي تقلل من اتكالنا على النفط الأجنبي.

وتتيح الجمعيات التعاونية لسكان المناطق الريفية فرص عمل جديدة وخدمات محسنة في مجالي التعليم والرعاية الصحية وتنتج منتجات تمكنهم من التنافس اليوم في سوق الشركات التجارية العالمية. ويقدم برنامج التعاونيات التابع لوزارة الزراعة المساعدة لسكان الأرياف المهتمين في تشكيل جمعيات تعاونية جديدة ويدير برامج تقدم الأموال اللازمة لتمويل منح القيمة المضافة للمنتجين ومراكز تنمية الجمعيات التعاونية الريفية، ويقدم المساعدة أيضا لصغار المنتجين في الفئات المحرومة اجتماعيا.

وبالإضافة إلى برامجنا للتعاونيات المحلية تقدم الولايات المتحدة أيضا مساعدة إنمائية دولية في شراكة مع منظمات تنمية التعاونيات، مستفيدة من تجارب وخبرات الجمعيات التعاونية في الولايات المتحدة في برامج التنمية الاقتصادية. ومن البرامج التي حظيت بدعمنا خلق حركة دولية للمصارف الائتمانية بعضوية تتجاوز ٧٢ مليون فرد؛ وبناء نظم للكهربة الريفية في الفلبين وبنغلاديش يستفيد من خدماتها ما يقرب من ٥٠ مليون بيت؛ والمساعدة في تأسيس جمعية الفلاحين الهنود التعاونية المحدودة للأسمدة، التي أصبحت اليوم إحدى أكبر مؤسسات الأسمدة الناجحة في العالم.

ويسر الولايات المتحدة أن تشارك في حفل الافتتاح هذا للسنة الدولية للتعاونيات، التي يحدونا الأمل أن تساعد في نشر الوعي بفوائد الجمعيات التعاونية.

السيد تسيمبليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري في هذا اليوم المشهود لافتتاح السنة الدولية للتعاونيات أن أنقل لجميع الحاضرين رسالة تضامن من الجمعيات التعاونية الأوكرانية. إن حركة التعاونيات في بلدي تفخر بتاريخ طويل يعود إلى عام ١٨٧٠. واليوم تتمتع أوكرانيا بقطاع كبير ومتطور للتعاونيات يعتبر عاملا هاما في التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة السكان. وتتيح الجمعيات الاستهلاكية والائتمانية والزراعية للبلد، فضلا عن منتجاتها والخدمات التي تقدمها، فرص عمل كثيرة وفوائد اجتماعية ضخمة. فقطاع التعاونيات الأوكرانية يعمل فيه ما يقرب من ١,٧ مليون فرد، من بينهم كثيرون في المناطق الريفية، ويدر دخلا في الميزانية يتجاوز ١٢٥ مليون دولار.

ولا يسعني أن أغفل الإشارة إلى الاتحادات الائتمانية التعاونية الأوكرانية العديدة – التي توجد لها فروع هنا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا والأرجنتين والبرازيل وفي بلدان أخرى كثيرة – والتي جمعت بين ملايين الأوكرانيين وبرهنت على نجاح عظيم حتى في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

اتحادات الجمعيات التعاونية وحكومة أوكرانيا تدرك أهمية السنة الدولية للتعاونيات وتخطط لدعم المبادرة بهمة. فالسنة الدولية ستتيح لنا الفرصة لنشر قيم التعاونيات ومبادئها على المستويين المحلي والوطني. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٥/١٨٤ بشأن مساهمة التعاونيات في التنمية الاجتماعية، أعلنت اتحادات الجمعيات التعاونية في أوكرانيا بدء الأعمال التحضيرية لصياغة برنامج للنهوض بحركة التعاونيات من المقرر تقديمه إلى رئيس جمهورية أوكرانيا.

واحتفالا بالسنة الدولية تنظر اتحادات الجمعيات التعاونية والسلطات التنفيذية في وضع خطط للترويج وتنظيم أحداث للدعاية بهدف زيادة الوعي بمساهمة الجمعيات التعاونية في خلق فرص العمل وفي التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتلك ستشمل احتفالا رسميا، ومؤتمرا علميا يعنى بالحركة التعاونية في أوكرانيا، وحملة إعلامية، وشتى المعارض والمسابقات الصغيرة، فضلا عن مبادرات الرعاية الخيرية للتعاونيات لمؤازرة الفئات الضعيفة من السكان.

ومع استمرار أنشطة السنة الدولية، سيسعى اتحاد المستهلكين المركزي في أوكرانيا إلى تحقيق اندماج أفضل مع مجتمع التعاونيات العالمي، بما في ذلك تقديم طلب العضوية إلى جمعية التعاونيات الاستهلاكية الأوروبية. في هذه السنة الدولية للتعاونيات، يجب أن نغتنم الزخم من أجل تعزيز الفكرة الأساسية وراء الحركة التعاونية، ألا وهي تلبية الاحتياجات الإنسانية على نحو أفضل وبناء عالم أفضل. ستسعى أوكرانيا بنشاط، من جانبها، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، لإعطاء مضمون ملموس لروح السنة الدولية للتعاونيات. نؤمن بنجاح النموذج التعاوني في بلدنا وفي جميع أنحاء العالم. وينبغي دعم هذا النموذج من جانب الحكومات والمنظمات الدولية، والأهم، من خلال العمل اليومي المكرس لكل عضو من أعضاء المجتمع التعاوني العالمي.

السيد أوروزكو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتكلم في هذا المحفل الهام لنعرب عن تقديرنا لإعلان الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات. وأعتقد أن الوقت مناسب، وأن هذه فرصة خاصة لإحياء ذكرى رواد الحركة التعاونية وللإشادة بهم. لا أدرى ما إذا كانوا قد تخيلوا على الإطلاق أننا في يوم من الأيام سنتكلم هنا ونتذكرهم، لأن هناك أكثر من ٩٠٠ هيئة تعاونية في جميع أنحاء العالم، وهذا أمر مهم للغاية.

ويشرف وفد غواتيمالا أيضا بالاشتراك في جلسة الجمعية العامة للإعراب عن التقدير للتعاونيات والإشادة بها والقول إن هذه تشكل فرصة وتحديا لجميع أعضاء التعاونيات في جميع أنحاء العالم، لا سيما غواتيمالا. ونرى في تقدير الأمم المتحدة تحديا وفرصة لمواصلة عملنا في بلداننا، والمجتمعات المحلية وفي جميع أنحاء العالم. كما نتشرف بالإشادة بممثلنا في المنظمة، السيد غيرت روزنتال، الذي حظي بشرف المشاركة في تقديم القرار الأصلي ٦٤/١٣٦ بشأن هذا الموضوع نيابة عن بلدنا.

تشعر غواتيمالا أيضا أننا هنا نشيد بالعمل الذي أنجزه أعضاء التعاونيات، خصوصا في السنوات الأخيرة. لم يكن الأمر سهلا. أسيء فهمنا في بعض الأحيان، لا سيما خلال المواجهة المسلحة، ولكننا تمكّنا، بفضل هذه المنظمة أيضا، من النهوض بالمجتمع الغواتيمالي. في غواتيمالا، هناك أكثر من ١,٣ مليون عضو في التعاونيات يمثلون ٥ ملايين مواطن في غواتيمالا، ونحن نعتز بأن الحركة التعاونية منحتنا، من خلال الانتساب إليها وفلسفتها، فرصة لتطوير وتعزيز رفاه أسرنا وبلدنا. نود أن نذكر أننا في غواتيمالا نتشرف أيضا بأن ٤٣ في المائة من أعضاء التعاونيات لدينا، البالغ عددهم ١,٣ مليون، من النساء، ونحن نعتز بذلك. ويتفق هذا أيضا مع القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة، الذي يقر بأن الحركة التعاونية لديها القدرة على إدماج جميع أصحاب المصلحة من شتى الأطياف.

في بلدنا، نغير شيئا فشيئا وعاما بعد عام سبلنا التقليدية للقيام بالأمور، ونرى الآن في التعاونيات رجالا ونساء ومسنين، وسكانا أصليين وغير أصليين. تمكنا من إظهار أننا قادرون من خلال مؤسساتنا التعاونية على تجميع جهودنا ومواردنا وإثبات أنها يمكن أن تتنافس مع أنواع أخرى من المؤسسات، التي نحترمها. أصبحنا أفضل منتجي القهوة، ونحن الآن المصدر الرئيسي والمنتج الوطني للقهوة في غواتيمالا. بفضل التنظيم التعاوني، تمكنا من الشروع في إنتاج الهيل ونحن الآن المنتج الرئيسي للهيل العضوي. تمكنا أيضا من إيلاء اهتمام وثيق للبيئة وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية زرعنا ٣٠ مليون شجرة، وهو عنصر آخر يتواءم مع شواغل هذا الاجتماع. لم تحقق أي مؤسسة أخرى، أو مشروع أو كيان حكومي في غواتيمالا ما استطعنا القيام به فيما يتعلق بالبيئة.

تمكنا من تطوير القدرة على دخول مجالات نشاط جديدة لتطوير شركاتنا. وقررنا منذ ما يزيد قليلا على ١٠ أعوام مضت الدخول في مجال الخدمات المصرفية، وبالاشتراك مع القطاعات الأخرى – المرأة الريفية، ومجموعات المايا، والشركات الصغيرة، والحكومة، بوصفها صاحبة مصلحة – أنشأنا مصرف التنمية الريفية. يمكننا أن نقول الآن إننا أكبر مصرف في البلد، والمصرف التاسع في منطقة أمريكا الوسطى. نحن نضفي الطابع الديمقراطي على الاقتصاد المصرفي في المناطق الريفية من خلال هيئاتنا التعاونية، ومن خلال أكثر من ٩٠٠ وكيل، نوجد الآن في كل مجتمع محلي – في الجبال وفي الأكواخ، يستطيع جميع هؤلاء الناس الوصول إلى مصرف، لكنه مصرف له طابع إنساني.

لقد أظهرنا بذلك لبلدنا وللعالم أنه يمكن إدخال تحسينات. نصبح كل يوم أكثر شمولا. يتطور توزيعنا للثروة أيضا أفقيا، على عكس توزيع الثروة الذي شهدناه في السنوات السابقة، ويشهد التنظيم التعاوني على ذلك. لسنا غاضبين في غواتيمالا، لأننا منشغلون بالعمل، لأن لدينا حقا اقتصادا مسؤولا اجتماعيا. هذا هو السبب في أننا نشعر أننا ملهمون بمضمون هذا الإعلان ورسالته.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن هذا هو ما أظهرناه وسنواصل إظهاره في منظوماتنا التعاونية وفي

بلدنا. ونحن نعمل جاهدين أيضا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، نود أن نشكر الرئيس النصر على هذا الإعلان الهام، ولكن الأهم من ذلك على عقد هذه الجلسة العامة لإطلاق السنة الدولية، وذلك هو السبب في أننا نعمل مع عدد كبير جدا من التعاونيات في جميع أنحاء العالم ويسعدنا أن نكون حاضرين هنا للمشاركة في هذا الحدث بالنيابة عن جميع الذين لم يتمكنوا من الحضور.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات في قرارها ١٣٦/٦٤. وإطلاق السنة الدولية للتعاونيات، بتكليف من الجمعية العامة، يهدف إلى إذكاء الوعي العام بالتعاونيات وإسهاماتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك لتشجيع إنشاء ونمو التعاونيات في أنحاء العالم.

وتحت شعار ”المشاريع التعاونية لبناء عالم أفضل“، تهدف السنة إلى تشجيع نمو وإنشاء التعاونيات في جميع أنحاء العالم وإبراز إسهام التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة تأثيرها على الحد من الفقر وعلى الشباب والمسنين والمعوقين والأسرة.

ومما لا شك فيه أنه حدثت تغيرات أوسع في سبل كسب العيش وتغيرات إيكولوجية أكبر في المجتمع العالمي إثر الانقطاع في السلسلة الغذائية وأمن الطاقة؛ ويجب ألا ننسى أيضا مخاطر تغير المناخ. وفي ميدان مختلف، لدينا جيل ناشئ يعتمد على الوسائط الاجتماعية بشكل أساسي. والشباب يتآزرون مع بعضهم بعضا عبر الوسائط الاجتماعية. وهم بطابعهم يترعون إلى العمل معا والتواصل، وهما جانبان من جوانب التعاون الأساسية لأهدافنا. وبالجمع بين هذين العاملين، فإن السنة الدولية للتعاونيات هي حدث جاء في الوقت المناسب، ويعبر عن عمق الفهم للحركة التعاونية بأكملها.

يبرز مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ في كوبنهاغن باعتباره أحد إنجازات الحوكمة الدولية المعاصرة. فقد جمع ذلك المؤتمر بين الحكومات للتوصل إلى توافق في الآراء على ضرورة جعل الناس محور التنمية. وأقر المؤتمر، في جملة أمور، بأن التنمية الوطنية وتنمية القيمة الجوهرية للشعب في مجموعه وللأفراد باعتبارهم أجزاء هذا المجموع أمران مترابطان وضروريان تماما ويتوقف أحدهما على الآخر. وواصلت المتابعة لمؤتمر القمة ذاك، متمثلة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٠، توسيع منظورات حماية وتعزيز التنمية الاجتماعية ووفرت أهدافا واستراتيجيات محددة لتحديد أهداف التنمية الاجتماعية وتحقيقها.

وبينما أُحرز بعض التقدم في تنفيذ الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، فإن هذه الإنجازات لا تزال رهينة لعدم الاستقرار المعاصر في الأسواق المالية العالمية والوطنية، وكذلك للتحديات التي سببتها أزمتا الوقود والغذاء. وهذه التحديات تؤخر، وفي بعض الأحيان، تعطل الجهود الرئيسية للحكومات الوطنية في مجال السياسة العامة، وهي جهود مطلوبة لتحقيق التنمية الاجتماعية في الأجل الطويل والنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف وزيادة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فإن حرية الجميع المتمثلة في تحرير القطاع المالي لم ترافقها الضمانات المطلوبة المتمثلة في مسؤولية الشركات والأسواق وانضباطها.

فالهدف من التنمية هو تهيئة بيئة مواتية لكي ينعم الناس بحياة صحية وآمنة وخلاقة. والتنمية الصرفة لا يمكن أن تكفل تحقيق الوئام الاجتماعي في مجتمع تعددي مثل ماليزيا.

وسياستنا الوطنية تشدد دائما على النمو القائم على المساواة. وتؤمن ماليزيا بأنه ينبغي الاهتمام بالبرامج التي ستحسن نوعية حياة السكان عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية الأولية وأشكال متنوعة من المساعدة المالية. والحكومة ستواصل، كما فعلت في الماضي، ترتيب تسلسل مزيج من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل متزامن.

أود الآن أن أتطرق إلى المسائل المتعلقة بالشباب والمسنين والمعوقين. يتضمن جدول الأعمال الاجتماعي للسياسات الوطنية الماليزية، من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة، إشارات ضمنية ومباشرة معا إلى بناء ''مجتمع يسبغ الرعاية على أفراده''. وتعتقد ماليزيا أن نجاح دولة ما لا ينعكس على الصعيد الاقتصادي فحسب ولكن، وهو الأهم، في مجال التنمية الاجتماعية. ويبدو أن ثمة صعوبات كبيرة في تحديد المعادلة الصحيحة لنجاح الدولة، خاصة في القطاع الاجتماعي. غير أن ماليزيا تنشط منذ استقلالها في إعداد وتقرير سياسات تنص على توفير مختلف السلع والخدمات لشعبها، بما في ذلك المسنون والمعوقون والأسرة والشباب، بما يمكنهم من الاستفادة من ثروة ورخاء الدولة والحصول على نصيبهم فيهما.

وهناك ١٢,٥ مليون شاب ماليزي، يمثلون نحو ٤٣ في المائة من السكان. وعلى صعيد الهياكل والآليات والسياسات والخطط، تضمن حكومة ماليزيا طائفة كاملة من نظم الدعم اللازم لكفالة مشاركة الشباب وتمكينهم على جميع المستويات. والحكومة تواصل العمل مع جيل الشباب من خلال أحداث تُنظم على مستوى الدولة. وعلى سبيل المثال، ففي أيار/مايو ٢٠١١ وأثناء الاحتفال باليوم الوطني للشباب لتكريم شباب البلد، غصت بوتراجايا، التي تضم مقار الحكومة الاتحادية والمركز الإداري، بالشباب. وشملت الاحتفالات مؤتمرا شبابيا ناقش سبل تحويل الشباب مستقبلا. كما تم إعلان بوتراجايا رسميا مدينة صديقة للشباب.

وبالنسبة للمسنين، فعلى الرغم من أن نسبة سكان بلدنا الذين يصنفون باعتبارهم ''مسنين'' لا ترقى حاليا إلى نفس النسبة العالية في بعض البلدان المتقدمة النمو، فإن سكان ماليزيا يشيخون بسرعة. فقد كان المسنون يشكلون نسبة ٤,٣ في المائة من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٥، أي بواقع ١,٢ مليون شخص. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى ٣,٣ مليون شخص، أو ٩,٨ في المائة من السكان، بحلول عام ٢٠٢٠.

وإدراكا من حكومة ماليزيا للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على شيخوخة السكان، فقد اتخذت خطوات استباقية لتحسين حالة المسنين. ومن المنتظر أيضا تنفيذ سياسة وطنية جديدة وخطة عمل للمسنين بنهاية عام ٢٠١١. وهناك العديد من الاستراتيجيات والتحسينات المتضمنة في السياسة الجديدة والخطة، ستلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمسنين.

وبخصوص قضايا التنمية الاجتماعية التي تؤثر على المعوقين، فقد دخل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٨، والذي أقره البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨. والقانون ينص على تسجيل وحماية وإعادة تأهيل المعوقين ونمائهم ورفاههم وعلى إنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى المسائل ذات الصلة. والقانون يهدف إلى ضمان حماية حقوق المعوقين ومصالحهم ورفاههم. وفضلا عن ذلك، يهدف القانون أيضا إلى مساعدة المعوقين الراغبين في تحسين حياتهم وتمكينهم من الإسهام في التنمية الوطنية.

تعتقد ماليزيا أن من الأهمية بمكان تشجيع تكوين أسر سليمة صحيا من خلال توفير معلومات عن الصحة

والوقاية من الأمراض وبرامج تنظيم الأسرة والتغذية ونماء الطفل، وكذلك بتدريس مهارات الأبوة والأمومة والتي تشمل تربية الأطفال وتأديبهم والتفاعل والتواصل بين الآباء والأبناء وزيادة الاعتزاز بالذات. وبالإضافة إلى تشجيع النمو الفكري والعاطفي، فإن البرامج الهادفة إلى تنشئة أفراد أسر يتحلون بسمات الثقة والمسؤولية والعمل الجاد ومراعاة حقوق ومشاعر الآخرين والتفاني أمر حيوي للأسرة.

فالناس هم محور التنمية ومفتاحها. والاستثمار في رفاه الناس هو بمثابة استثمار في رفاه جميع المجتمعات مستقبلا وفي التقدم والسلام. ولقد آن الأوان لتمكين وتعزيز الأسرة والشباب والمسنين والمعوقين لمواجهة تحديات المستقبل.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي، بوصفه وفدا من الوفود التي تشارك بانتظام في تقديم مشروع قرار اللجنة الثالثة بشأن التعاونيات، أن يتكلم في جلسة اليوم العامة المخصصة لإطلاق السنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢. تاريخ التعاونيات في جزئنا من العالم يعود إلى فترة الاستعمار البريطاني. إن الحركة التعاونية، وقد بدأت رحلتها عام ١٩٠٤ بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والنهوض الاقتصادي في المناطق الريفية من خلال خدمات الإنتاج والتجهيز، توسعت لتشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد، مثل مصائد الأسماك والألبان والإسكان والتمويل البالغ الصغر وقطاع الخدمات. وعلى مر السنين، تطورت الحركة فأصبحت أداة للتحول الاجتماعي.

كان نجاح التعاونيات الزراعية بعد استقلالنا سنة ١٩٧١ ممكنا بسبب رعاية حكومة بنغلاديش. وجرى ترسيخ الملكية التعاونية ورعاية الدولة لها في دستورنا. ينص الدستور على أن التعاونيات أحد ثلاثة أشكال الملكية – عام وتعاوني وخاص.

منذ عام ١٩٧٢، مورس نظامان للتعاونيات في بنغلاديش – التعاونيات التقليدية، تحت إشراف إدارة التعاونيات، والتعاونيات ذات مستويين في إطار برنامج التنمية الريفية المتكاملة، الذي جرى إضفاء الطابع المؤسسي عليه في وقت لاحق في مجلس التنمية الريفية لبنغلاديش. تتبع التعاونيات في إطار البرنامج نموذج كوميلا، وهو نموذج اجتاز اختبار الزمن. تم القيام باستثمارات ضخمة في كلا النظامين. نتيجة لذلك، تزايدت الجمعيات التعاونية بشكل هائل. حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ عدد الجمعيات التعاونية الأساسية ٠٠٠ ١٦٣ جمعية، وبلغ عدد أعضاء تلك الجمعيات ما يناهز ٨,٥ مليونا. وبلغ رأس المال العامل لتلك الجمعيات، ١٩,٠٩ مليار تاكا بنغلاديشي، أي ما يعادل ٢٦٠ مليون دولار.

في نفس الوقت، كانت هنالك ٢١ جمعية تعاونية وطنية و ١ ١٠٧ جمعيات تعاونية مركزية. على سبيل المثال، فإن حليب فيتا الذي هو الاسم التجاري للاتحاد التعاوني المحدود لمنتجي الحليب في بنغلاديش، إحدى التعاونيات الوطنية الكبرى في بنغلاديش، المعروفة بإنتاج منتجات ألبان ذات جودة عالية، مثال ناجح على التعاونيات الصغيرة المنتجة للحليب.

داخل الهيكل الحكومي، لدينا إدارة مستقلة للتعاونيات، تحت إشراف وزارة الحكم المحلي، والتنمية الريفية والتعاونيات. وبغية ضمان أقصى قدر من الاختراق، لدينا مكاتب تعاونية تصل إلى المستوى دون الإقليمي. بغية الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات، حددنا بالفعل مركز تنسيق في الوزارة.

في الختام، أود أن أبلغكم بأن حكومة بنغلاديش تعمل الآن على صياغة سياستها الوطنية للتعاونيات لعام ٢٠١١. في بنغلاديش، يحتفل كل سنة، في السبت الأول من

شهر تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الوطني للتعاونيات. نحن ندرك أن التعاونيات تتيح فرصا لبناء الوعي الاجتماعي وتنمية مباشرة الأعمال الحرة، والبرامج والأنشطة التي أساسها المجتمع. وبالتالي، فإن إطلاق السنة الدولية للتعاونيات ٢٠١٢ سيتيح لنا فرصة لتقييم نجاحاتنا وإخفاقاتنا وتخطيط مسار عمل للمستقبل، لأننا نؤمن بوجود ارتباط وثيق بين هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على الفقر ونجاح التعاونيات لدينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

بعد أن عملنا على مدار اليوم، أود تقديم موجزا قصيرا لمداولاتنا.

(تكلم بالإنكليزية)

أكدت وقائع اليوم الأهمية التي لا شك فيها للسنة المقبلة، التي هي السنة الدولية للتعاونيات. ركز متكلمونا هذا الصباح على الأهمية العاجلة لنموذج الشركة التعاونية وإمكاناتها لدفع عجلة التنمية المستدامة. كما شدد على ذلك المتكلمون طيلة اليوم، فإن النموذج نفسه نموذج نشأ كرد فعل على الأزمات والمصاعب، مثل تلك التي نشهدها اليوم، وقد اتضح نجاحه في الحد من الآثار الضارة لتلك الأزمات. لكننا أغفلنا أحيانا كثيرة، عند استكشاف واستنباط مسارات في اتجاه جمعيات إنتاجية شاملة ومستدامة.

لقد ألهمتنا كثيرا البيانات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة، ونائبة الأمين العام السيدة آشا روز ميجيرو وممثلة التعاونيات السيدة بولين غرين، والبيان القوي الذي أدلى به دولة السيد غوردون براون، رئيس الوزراء السابق للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والعرض الشامل الذي قدمته السيدة فيولا أونويليري، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا. لقد سلطنا جميعا – المتكلمون الذين أشرت إليهم إلى جانب المتكلمين من الدول الأعضاء – الضوء على مساهمة التعاونيات في التنمية المستدامة كنموذج للتنظيم الاقتصادي الذي يعزز الحد من الفقر ويولد فرص عمل ويؤدي إلى الشمول والإدماج الاجتماعيين. وأكدنا أيضا على أهمية الشراكة مع الحكومات. إن الحركة التعاونية القوية جزء لا يتجزأ من التقدم الإنمائي، ويمكنها أن تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

توفر السنة الدولية للتعاونيات ٢٠١٢، فرصة للنهوض برؤية للتنمية المستدامة، مسؤولة وقابلة للحياة في آن واحد، يمكنها المساهمة في تحقيق الديمقراطية في الاقتصاد العالمي. لدى العديد من الدول بالفعل لجان وطنية أو تستعد لإنشائها، كما يقترح ذلك القرار ١٣٦/٦٤. تم تحديد الخطوط العريضة للعديد من الإجراءات، بما في ذلك القمة القادمة لرؤساء الدول الأفريقية بشأن التعاونيات، التي ستعقد في لومي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

إننا اليوم نشرع في عملية إجراء عالمي لضمان أن تحقق السنة الدولية للتعاونيات أهدافها. لقد تكلمنا اليوم عن بناء قدرة التعاونيات على التنافس في اقتصاد معولم بشكل متزايد والاستفادة من إمكاناتها لتوليد فرص العمل والتنمية الشاملة، مع ضمان استقلاليتها، والاعتراف باحتياجاتها القانونية والتنظيمية المختلفة.

من خلال زيادة وعي مواطنينا بالفوائد التي تقدمها التعاونيات لتحسين أحوالهم المعيشية، ومن خلال العمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان المشاركة العادلة للمؤسسات التعاونية في نظامنا الاقتصادي، فإننا نعزز فورا قدراتنا الاقتصادية ونمكن مجتمعاتنا المحلية. أشكر جميع الذين تكلموا اليوم على مساهماتهم، وأتطلع إلى ما ستتمخض عنه السنة

الدولية للتعاونيات من أحداث. وحيث أننا نعمل مع التعاونيات ولأجلها، فسنبني حقا عالما أفضل.

(تكلم بالفرنسية)

لقد اختتمت الآن الجلسة العامة المخصصة لإطلاق سنة ٢٠١٢ بوصفها السنة الدولية للتعاونيات.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.